

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية في الجزائر بوجود عامل التكنولوجيا كمتغير وسيط خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014

أ. عبد الحاكم أمينة
جامعة مولاي الطاهر سعيدة

أ. بولومة هجيرة
جامعة مولاي الطاهر سعيدة

أ. د صوار يوسف
جامعة مولاي الطاهر سعيدة

الملخص

في هاته الورقة البحثية، نحن نناقش دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية في الجزائر بادخال عامل التكنولوجيا كمتغير وسيط. تبعا للإطار النظري فللاستثمار الأجنبي المباشر دور حاسم في تدعيم الميزة التنافسية الصناعية، لكن بادخال عامل التكنولوجيا كمتغير وسيطي هذا سيسهل من تدعيم الميزة التنافسية الصناعية للاقتصاد الجزائري ليس على المدى القصير فقط بل على المدى القصير والمتوسط والطويل. على هذا، نستخدم طريقة تحليل المسار لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية في الجزائر بادخال عامل التكنولوجيا كمتغير وسيط خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014. استخلصنا من خلال الدراسة، بأن لعامل التكنولوجيا يلعب دورا وسيطيا مهم في تدعيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشرة لأن هذا الأخير هو مفتاح لتدفق التكنولوجيات المتطورة على الميزة التنافسية الصناعية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الميزة التنافسية الصناعية، الاستثمار الاجنبي المباشر، عامل التكنولوجيا.

Abstract:

In this paper, we discuss the role of direct foreign investment in industrial competitive advantage by entering the technology factor as a mediator variable. From a theoretical point of view there are good grounds for believing that direct foreign investment can play an important role in strengthening the industrial competitive advantage in the short, medium and long term. At this, we will use the method of Path Analysis in order to calculate the impact of direct foreign investment on industrial competitive advantage in Algeria with the presence of technology factor as a mediator variable during the period from 1970 to 2014. Through of study, we concluded that the technology factor is playing an important mediator role in the enhancement of impact of direct foreign investment, because the latter is the key to the flow of advanced technologies on industrial competitive advantage in Algeria during study period.

Key words: industrial competitive advantage, direct foreign investment, technology factor.

1. مقدمة

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية، الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة، حيث في ظل تصاعد مؤشرات المديونية، وتضخم تكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فمصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتوفير بيئة مواتية لاستقطابه.

الدول النامية تواجه عدة تحديات تنمية اقتصادية واجتماعية، وتريد أن ترسم لنفسها استراتيجية تنمية من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، فهي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تعمل على زيادة تفعيل القدرات الانتاجية - تحسين الوضع الاقتصادي أي تحقيق تنافسية عالية تسمح لمؤسساتها المنافسة في الأسواق الداخلية والنفاذ إلى الأسواق الدولية عن طريق الصادرات الصناعية المنخفضة التكلفة وذات الجودة العالية، من خلال دور هذا الأخير في **توطين ونقل التكنولوجيا**، كل هاته العوامل تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و توفير فرص العمل التي من شأنها الحد من مستويات البطالة.

الجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية، أضحت مجبرة على مسايرة كل هاته المستجدات حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد العالمي، ومن ثم الانفتاح أكثر على البيئة الدولية الراهنة وعلى الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجذب أكثر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار كونها أضحت تدرك بأنه الافضل من بين أشكال الأخرى من تدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها.

هنا، سعت **الجزائر** إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة - رفع المستوى المعيشي - كسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي أساسها الحصول على **مصادر التكنولوجيا** والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والابداع. في هذا الصدد عملت على بذل الجهود لإعادة هيكلة اقتصادها ليتماشى مع التحولات والتغيرات البيئية الاقتصادية والاجتماعية، بغية تعزيز قدراتها التنافسية الدولية (الصناعية) كي يتسنى لها الخروج من دائرة البلد المصدر للمادة الاولية إلى البلد المصدر للمنتجات الصناعية المتنوعة.

هنا تظهر اشكالية البحث مصاغة في شكل التساؤل الموالي :

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية في الجزائر بوجود عامل التكنولوجيا كمتغير وسيط خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014 ؟

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر : يرى (ادريس رشيد. (2001). (ص. 02)) أن الاستثمار الأجنبي المباشر " هو عبارة عن اقامة مشروعات بدولة ما من طرف غير المقيم بما سواء بنفسه أو كشريك في رأس المال ، بحيث لا تقل نسبته في المشاركة عن حد معين تجعل لها قوة تصويتية كمساهم إذا لم يكن شريكا في الإدارة"¹. أما في رأي (محمد الشيف منصور. (2002). (ص. 08) أن الاستثمار الاجنبي المباشر" هو كل تلك الاستثمارات التي تساهم فيها مؤسسة أجنبية في تسييرها حيث تتضمن: كل أنواع المساهمات في رأس المال الاجتماعي - الأرباح المعاد استثمارها - كل أنواع القروض الآتية من البلد الأم"².

الإطار النظري للميزة التنافسية الصناعية: يرى (سلمان حسين. (2004). (ص. 68-69) أن الميزة التنافسية الصناعية "هي مفهوم دقيق يرتبط بمدى قدرة الدولة على الاستجابة للأسواق العالمية وتوليد الموارد المطلوبة لاحتياجات سكانها، يعني ذلك أن التنافسية الدولية (الصناعية) هو استهداف للنمو الاقتصادي في الانتاج - التشغيل والرفاهية الاقتصادية بمفهومها العام"³. أما من جهة ثانية، ترى (نصيرة عبد الرحمان. (2007). (ص.40) أن الميزة التنافسية "هي قدرة الصمود امام المنافسين سواء المحليين أو الأجانب، بغرض تحقيق الأهداف المرسومة على المستوى الجزئي كالربحية والنمو والابتكار، والكلية كتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة تقابلها معدلات تشغيل و انخفاض في معدلات البطالة، تحسين المستوى المعيشي وكذا تحقيق الرفاهية"⁴.

¹ ادريس رشيد. (2001). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك. ملتقى بجامعة الجزائر. (ص. 02).

² محمد الشريف منصور. (2002). الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. جامعة عمار التليجي - الأغواط. (ص. 08).

³ سلمان حسين. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير . جامعة الجزائر. (ص. 68 - 69).

⁴ نصيرة عبد الرحمان. (2007). آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة سعد دحلب - البليدة. (ص. 40).

الدراسات السابقة للعلاقة القائمة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية : في دراسة (Tun Wai & Wong لسنة 1982) يرى (بندر بن سالم الزهراني سنة 2004) أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة القدرة على التأثير على الصادرات النمساوية، حيث استخدم الباحثان اختبار جرانجر للسببية لتحديد الأثر الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات النمساوية. توصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية سببية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات في كلا الاتجاهين، فهناك وجود أثر إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات النمساوية كما أن هناك تأثير سلبى للصادرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁵. أما في دراسة (Djankov & Hoekman لسنة 1998) التي أجريت على التشيك لقياس تأثير الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل عامل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر. اعتمادا على بيانات مستوى شركة، تم التطبيق على عينة من 513 شركة تمثل صناعات متعددة، منها 340 شركة محلية دون مشاركة أجنبية ممثلة لحوالي 66,3% من العينة، 173 شركة (لعدد 17 شركة) اتسمت بوجود مشاركة أجنبية وبنسبة 33,7% من العينة. وتم قياس إنتاجية العمل باستخدام نصيب كل عامل من المبيعات خلال الفترات (1992 - 1993) - (1994 - 1995) - (1995 - 1996). توصلت الدراسة إلى أن تحسن في إنتاجية القطاعات ذات المساهمة الأجنبية كان راجعا إلى الإمكانيات التكنولوجية⁶. في نفس السياق، دراسة (بيوض محمد العيد لسنة 2011) جاءت لتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغربية، حيث اهتمت هاته الدراسة بتقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وإلى تحقيق تنمية مستدامة في الدول المضيفة (تونس - الجزائر - المغرب). خلصت هاته الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورا مهما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية

⁵ بندر بن سالم الزهراني. (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير.

جامعة الملك سعود. (ص. 18 - 19).

⁶ Simeon, Djankov ;Bernard, Hoekman. (1998). **Foreign investment and productivity growth in Czech enterprises**. Forthcoming in the World Bank Economic Review. (P. 06 - 07).

وتنظيمية _ نقل للتكنولوجيا الحديثة _ ودعم برامج البحوث والتطوير المحلية _ تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية _ تعزيز القدرة التصديرية⁷.

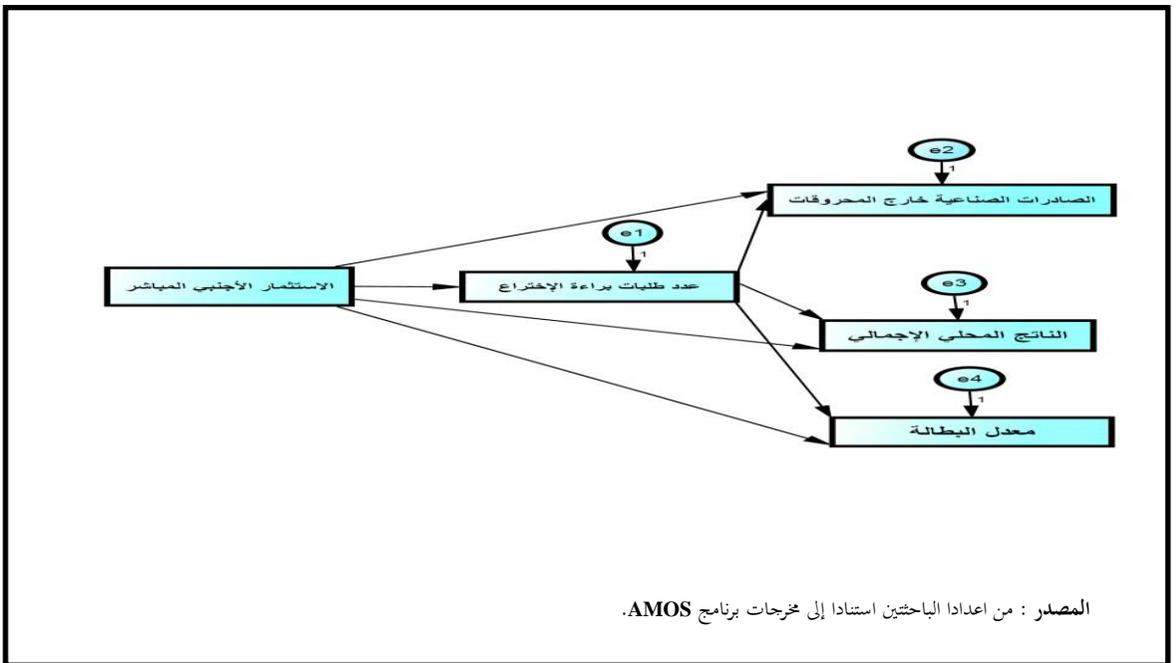
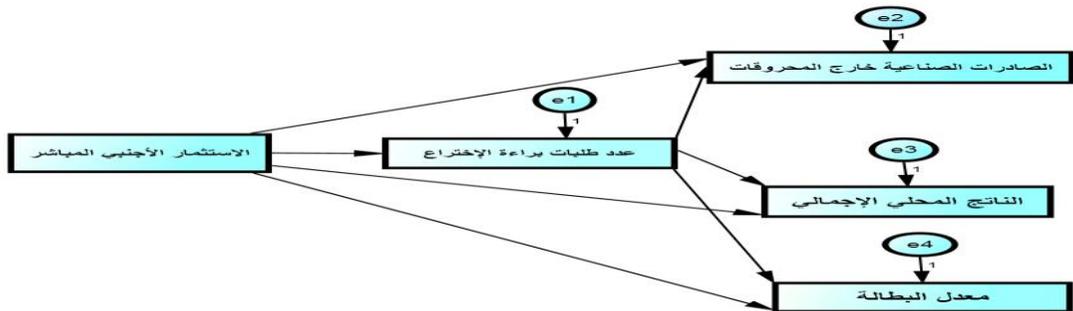
3. إطار البحث والفرضيات

تعريف نموذج الدراسة : تماشياً مع إشكالية البحث سنستخدم تحليل المسار (Path Analysis) الذي هو امتداد للانحدار المتعدد (Multiple Regression)، حيث أن تحليل المسار يتجاوز الانحدار لأنه يتيح لتحليل نماذج أكثر تعقيداً، حيث يمكن دراسة الحالات التي توجد فيها العديد من المتغيرات التابعة (David, L. (2005) Streiner).⁸ تبعا لما سبق، الطريقة المستخدمة في الدراسة (Path Analysis) نستخدمها لتحديد ما إذا كان النموذج المعين هو صحيح وإلى تحديد ما إذا كانت البيانات متسقة مع النموذج. وفقاً للفرضية الأولى (H₀) للاستثمار الأجنبي المباشر دور بارز في تدعيم الميزة التنافسية الصناعية وبالتالي للاستثمار الأجنبي المباشر الأثر المباشر على الميزة التنافسية الصناعية ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر هو متغير مستقل للميزة التنافسية الصناعية. مع ذلك، الفرضية الثانية (H₁) تفترض أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور بارز في تدعيم الميزة التنافسية الصناعية، مما ينتج عنه زيادة تدفق التكنولوجيا المنقولة من خلال انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، هذا بدوره يؤدي إلى تدعيم الميزة التنافسية الصناعية، بالتالي للاستثمار الأجنبي المباشر أثر غير مباشر على الميزة التنافسية الصناعية بوجود عامل التكنولوجيا كمتغير تابع للاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير مستقل للميزة التنافسية الصناعية. نموذج الدراسة موضح في الشكل رقم 01.

الشكل رقم 01 : نموذج الدراسة - رسم تخطيطي لعملية مسار متغيرات الدراسة

⁷ بيوض محمد العيد. (2011). تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية- دراسة مقارنة : تونس - المغرب - الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة فرحات عباس - سطيف. (ص. 44).

⁸ David, L. Streiner. (2005). Finding our way: an introduction to path analysis. In: Research methods in psychiatry. Volume 50. N°20. (P. 115).



تبعاً للشكل رقم 01، متغير عدد طلبات براءات الاختراع هو متغير شارح (Variable Formatif) للمتغير عامل التكنولوجيا باعتباره متغير كامن (Variable Latent)، أما كل من " النمو الاقتصادي _ معدل البطالة _ الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات فهي متغيرات عاكسة (Variable Réfléctif) لمتغير الميزة التنافسية الصناعية باعتباره متغير كامن (Variable Latent).

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: الجدول رقم 01 يوضح التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر _ عدد طلبات براءات الاختراع _ معدل البطالة _ الناتج المحلي الإجمالي _ الصادرات الصناعية، كلها تأتي كما يلي :

الجدول رقم 01 : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Std.Dev	Max	Min	Mean	Obs	
929.06685	3052.00	0.00	648.5778	45	الاستثمار الأجنبي المباشر
28.57834	119	4.00	33.1795	45	عدد طلبات براءات الاختراع
57.65153	213.50	5.20	70.1778	45	الناتج المحلي الإجمالي
7.26653	29.50	1.28	19.7676	45	معدل البطالة
1.60966	8.57	0.32	2.3761	45	الصادرات الصناعية

المصدر : من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS20.

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم 01، نلاحظ أنه لا توجد قيم مفقودة أي أن عدد الفترات الزمنية في هذه الدراسة هي 45 سنة، كما يوضح الجدول قيم كل من المتوسط الحسابي (Mean) _ الانحراف المعياري (Standard Deviation) وكذا أكبر قيمة (Maximum) وأصغر قيمة (Minimum) لكل من متغيرات الدراسة.

3.1. الارتباط ما بين متغيرات الدراسة : الجدول رقم 02 يوضح العلاقة الارتباطية ما بين متغيرات الدراسة :

الاستثمار الأجنبي المباشر _ عدد طلبات براءات الاختراع _ معدل البطالة _ الناتج المحلي الإجمالي _ الصادرات الصناعية، كلها تأتي كما يلي:

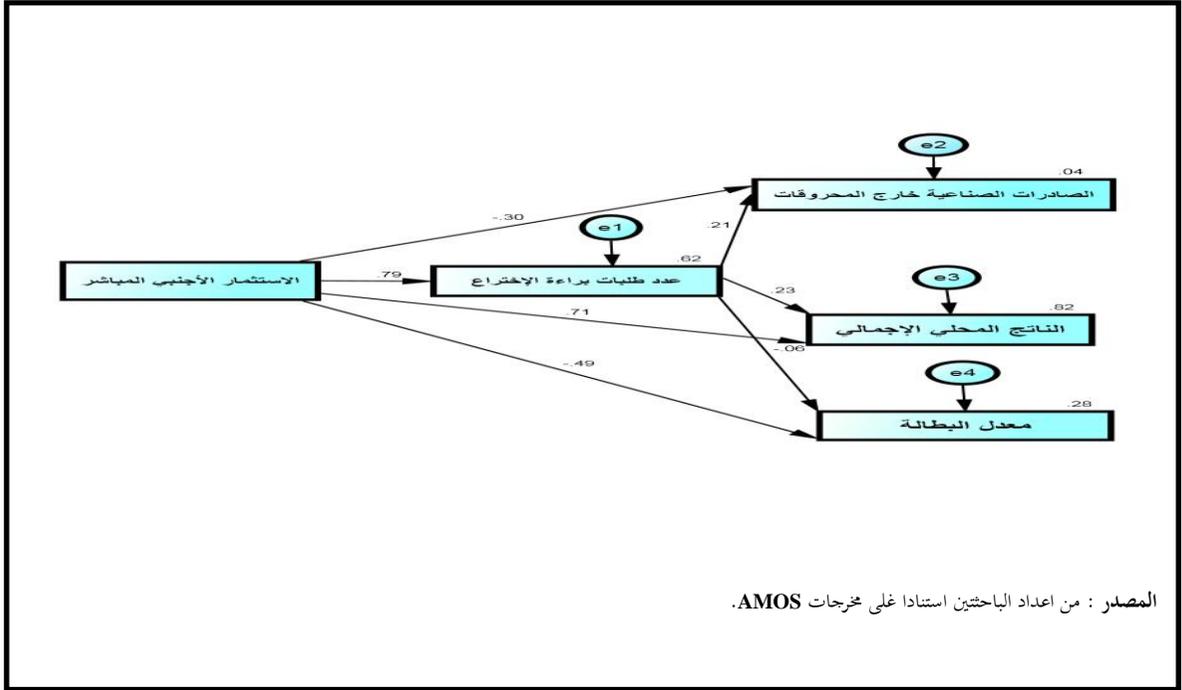
الجدول رقم 02 : علاقة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة

الصادرات الصناعية	معدل البطالة	الناتج المحلي الإجمالي	عدد طلبات براءات الاختراع	الاستثمار الأجنبي المباشر	
			**0.788	1.000	الاستثمار الأجنبي المباشر
-0.030	**0.442-	**0.789	1.000		عدد طلبات براءات الاختراع
		1.000			الناتج المحلي الإجمالي
	1.000				

من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية ما بين (الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد طلبات براءات الاختراع) بمعامل ارتباط معنوي بلغت قيمته (**0.788****) ، ووجود علاقة ارتباط ما بين (عدد طلبات براءات الاختراع والناتج المحلي الإجمالي) بمعامل ارتباط معنوي بلغت قيمته (**0.789****)، ووجود علاقة ارتباط سالبة ما بين (عدد طلبات براءات الاختراع ومعدل البطالة) بمعامل ارتباط معنوي قيمته (**-0.442****)، وعدم وجود علاقة ارتباط ما بين (عدد طلبات براءات الاختراع والصادرات الصناعية) بمعامل ارتباط سالب و غير معنوي بلغت قيمته (**-0.030**) .

3.2. النمذجة باستخدام تحليل المسار : بعد القيام بعملية بناء النموذج النظري المقترح في هذه الدراسة، حاولنا بالاعتماد على أسلوب تحليل المسار توضيح العلاقات بين مختلف متغيرات الدراسة، وكانت نتائج النمذجة كالآتي :

الشكل رقم 02 : النمذجة باستخدام تحليل المسار (Path Analysis)



الأثر المباشر لمتغيرات الدراسة : بعد إدخال المعطيات باستخدام تحليل المسار، مخرجات برنامج AMOS

تعطي النتائج المالية في الجدول رقم 03:

الجدول رقم 03 : الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية

عدد طلبات براءات الاختراع	الاستثمار الأجنبي المباشر	
0.788	0.000	الاستثمار الأجنبي المباشر
0.000	-	عدد طلبات براءات الاختراع
0.227	0.713	الناتج المحلي الإجمالي
0.059-	0.487-	معدل البطالة
0.207	0.301-	الصادرات الصناعية

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج AMOS.

تبعاً للجدول رقم 03 نلاحظ :

وجود أثر معنوي مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على عدد طلبات براءات الإختراع والمقدر بـ (0.788) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، يوضح طبيعة العلاقة الموجبة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بمليار دولار سنويا وعدد طلبات براءات الإختراع للمقيمين داخل الجزائر، حيث أن هذا يفسر طبيعة كون أن هذا النوع من رأس المال الأجنبي يسمح ليس فقط بانسياب رؤوس الأموال الأجنبية من البلد الأم إلى البلد المضيف، ولكن أيضا انسياب التكنولوجيات الحديثة المرافقة لهذا النوع من الاستثمارات، بالتالي فالعلاقة القائمة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعامل التكنولوجيا الممثل في عدد طلبات براءات الاختراع هي علاقة موجبة، وهذا ما أكدته الدراسة السابقة لـ (بيوض محمد العيد سنة 2011) والتي أكدت أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما في نقل وتوطين التكنولوجيا _ دعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة _ دعم برامج البحوث والتطوير المحلية _ استيراد خبرات تسييرية وادارية حديثة _ تحفيز الاستثمار والمنافسة المحلية _ تعزيز القدرات التصديرية، وكذلك دراسة (Djankov & Hoekman سنة 1998) والتي أكدت أن التحسن في إنتاجية القطاعات ذات المساهمة الأجنبية راجع إلى الإمكانيات التكنولوجية

وجود أثر معنوي مباشر ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي والمقدر بـ (0.713) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، يوضح طبيعة العلاقة الموجبة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي والذي تم تقديرهما بمليار دولار سنويا، حيث أن هذا يفسر على أن للاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق معدلات نمو عالية ذلك كون أن المستثمر يبحث دوما على النمو، وأن النمو هو مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته يعني زيادة الطلب الكلي، بالتالي فالعلاقة القائمة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة هي علاقة مباشرة موجبة، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات السابقة أبرزها دراسة لـ (بيوض محمد العيد سنة 2011) والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورا مهما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة المغاربية (تونس _ الجزائر _ المغرب) بسبب ميزته في اجتذاب كل من التكنولوجيات المتطورة _ خبرات ادارية وفنية حديثة _ نقص في المخاطر المحتملة _ تعزيز في القدرات التصديرية وكلها تؤدي إلى تراكم لرؤوس الأموال في البلد المضيف.

وجود أثر مباشر سالب غير معنوي ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة والمقدر بـ (-0.487) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، توضح طبيعة العلاقة السلبية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر، وهذا ما أكدته دراسة (ادريس رشيد. 2001) التي يرى فيها أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقضاء على البطالة، إلا أنها تظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزدهر بها الدولة الجزائرية في شتى الميادين، حيث يرجع انخفاض معدلات البطالة في فترات (2003 إلى 2011) لم يكن سببه المشاريع تحت أنشطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال تلك الفترة وإنما سببه يرجع لتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي (2001 - 2004) مما سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة و انطلاق ورشات جديدة، والتي نتج عنها خلق عدد هام من مناصب العمل⁹.

وجود أثر مباشر سالب غير معنوي ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية المقدرة بـ (-0.301) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، يوضح طبيعة العلاقة السلبية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية في الجزائر ثم تقديرها بمليار دولار سنويا، حيث خلافا لجميع الدراسات السابقة المتناولة في بحثنا لم يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الصناعية في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث يفسر ذلك في نظر (سحنون فاروق لسنة 2010) كون أغلب المشاريع الكبرى الناجمة عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر هي مشاريع في قطاع المحروقات فقط، وعليه فقط قطاع المحروقات ظل المستقطب الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مشاريع الشراكة في قطاع المحروقات نخذ :

الشراكة مع الصين (CNPC): باستثمار مبلغ 350 مليار دولار لإنجاز مصفاة بولاية أدرار؛

الشراكة مع ألمانيا (LI NDI): باستثمار مبلغ 90 مليون دولار لإنتاج الهيليوم؛

1. الشراكة مع اسبانيا : في مشروع خط أنبوب لنقل غاز متجه إلى اسبانيا؛

2. الشراكة مع نيجيريا : مشروع خط أنبوب لنقل الغاز الطبيعي للصحراء يربط ما بين الجزائر ونيجيريا؛

3. الشراكة مع المملكة المتحدة : شركة (BP) لاستثمار 04 مليار دولار في قطاع المحروقات؛

⁹ادريس رشيد. مرجع سبق ذكره. (ص. 14).

4. **الشراكة مع إيطاليا**: مشروع لفتح الطريق السادس لها لتصدير الغاز الطبيعي إلى إيطاليا¹⁰.
- وجود أثر مباشر غير معنوي ما بين عدد طلبات براءات الإختراع و الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ (0.227) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، يوضح طبيعة العلاقة الموجبة ما بين عدد طلبات براءات الإختراع والناتج المحلي الإجمالي المقدر بمليار دولار سنويا، يفسر هذا بمدى دعم عامل التكنولوجيا للنمو الاقتصادي في الجزائر حتى ولو كان الدعم ضئيل نسبيا. فأغلب الدراسات السابقة التي تناولت في مضمونها البلدان الصناعية الكبرى قد أكدت على ذلك، حيث نجد دراسة (Kim Linsu. (2001)) يرى بأن أغلب البلدان الصناعية الكبرى اعتبرت عملية التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث هنا تلعب التكنولوجيا والعلوم دورا حاسما في ذلك¹¹.
- وجود أثر مباشر سالب غير معنوي ما بين عدد طلبات براءات الإختراع ومعدل البطالة والمقدرة بـ (0.059) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، يوضح طبيعة العلاقة السالبة ما بين عدد طلبات براءات الإختراع ومعدل البطالة، حيث على خلاف الدراسات السابقة إن انخفاض معدلات البطالة في السنوات المذكورة سابقا لم يكن سببه الاستثمارات التي تحمل معها عامل التكنولوجيا المتطورة، وإنما كان سببه برامج تدعيم وتشغيل الشباب المطبق من طرف السلطات الوطنية.
- وجود أثر مباشر غير معنوي ضئيل ما بين عدد طلبات براءات الإختراع والصادرات الصناعية والمقدرة بـ (0.207) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014، يوضح طبيعة العلاقة الموجبة وإن كانت ضئيلة ما بين عدد طلبات براءات الإختراع والصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات والمقدرة بمليار دولار سنويا في الجزائر، حيث وفق العديد من الدراسات السابقة لعامل التكنولوجيا دور بارز في تحفيز القدرات

¹⁰ سنحون فاروق. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة فرحات عباس - سطيف. (ص. 96).

¹¹ Kim, Linsu. (2001). La dynamique de l'apprentissage technologique dans l'industrialisation. Revue internationale des sciences sociales. (168). (P. 02).

الصناعية، من خلال تدعيم القاعدة الإنتاجية هذا ما يسهم في تفعيل الميزة التنافسية للوحدات المحلية وهذا بدوره يؤدي إلى سهولة الولوج للأسواق العالمية نتيجة لذلك بناء قاعدة تصديرية متينة.

3.3. الأثر غير المباشر لمتغيرات الدراسة : بعد إدخال المعطيات باستخدام تحليل المسار، مخرجات

البرنامج AMOS تعطي النتائج المالية في الجدول رقم 04:

الجدول رقم 04 : الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية

الصادرات الصناعية	معدل البطالة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر
0.21	0.06-	0.23	

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج AMOS.

تبعاً للجدول رقم 04 نلاحظ:

- وجود أثر غير مباشر موجب لكن غير معنوي ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي والمقدر بـ (0.23) في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2014، توضح طبيعة العلاقة غير المباشرة الموجبة وإن كانت ضئيلة وغير معنوية ما بينها وهذا ما يتطابق مع الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث أن هذا كان واضحا نتيجة إلى كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في الرفع من الإنتاجية والقدرة التصديرية والذي بدوره يساهم في خلق فائض في الميزان التجاري وبالتالي جلب العملة الصعبة للوطن ومنه رفع معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر غير مباشر سالب وغير معنوي ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة والمقدر بـ (-0.06) في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2014، توضح طبيعة العلاقة غير المباشرة السلبية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر فعلى خلاف الإطار النظري والدراسات السابقة، لا يؤثر الاستثمار الأجنبي تأثيرا موجبا في خفض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، هذا ما يقودنا إلى تحليل أن جل المشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تعتمد على العمالة الأجنبية وليس على

العمالة المحلية. إن السياسات الوطنية التي سطرت لمحاربة البطالة وتوسيع فرص العمل لا تعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، حيث أن التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في حذ ذاتها لم تصل إلى مستويات يمكن أن تمارس ذلك الأثر الملحوظ على البطالة، فالشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الجزائر لا تعتمد بنسبة كلية على العمالة المحلية.

- وجود أثر غير مباشر موجب لكن غير معنوي مابين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات والمقدر بـ (0.21) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014. يوضع طبيعة العلاقة الموجبة بينهما وإن كانت العلاقة ضئيلة في نسبتها وغير معنوية، وهذا ما يتطابق مع الإطار النظري والدراسات السابقة. تبعا للدراسات السابقة المتناولة في بحثنا للاستثمار الأجنبي المباشر الدور البارز في تدعيم القدرات التصديرية في البلد المضيف، حيث وفقا لكل من دراسة (بندر بن سالم الزهراني لسنة 2004 _ بيوض محمد العيد لسنة 2011) كلها تشير إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة القدرة على التأثير الإيجابي على الصادرات الصناعية للبلد المضيف، كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على تدفق لرؤوس الأموال - الخبرات الإدارية والفنية - القدرات التكنولوجية الحديثة - العمالة الأجنبية ذات التكوين العالي كلها تساهم في زيادة إنتاجية الاستثمارات المضيف هذا ما يؤدي بدوره إلى تحفيز للمنافسة المحلية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة احتمالية انشاء للمؤسسات المحلية وهذا أيضا بدوره يؤدي إلى زيادة تدعيم القدرات التصديرية خارج قطاع المحروقات.

3.4. مؤشرات جودة مطابقة نموذج الدراسة : بعد المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج تحليل المسار عن طريق البرنامج AMOS، نقوم باختبار حسن المطابقة. النتائج المتحصل عليها نوضحها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 05 : مؤشرات حسن المطابقة

المؤشرات	Chi-square	GFI	AGFI	CFI	TLI	NFI	RMSEA
مؤشرات النموذج	2.265	0.950	0.751	0.971	0.903	0.952	0.170

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج AMOS.

من الجدول رقم 05، أن نسبة **Chi - square** أقل من 5 هذا ما يدل على أن النموذج مقبول، أما مؤشر حسن المطابقة ومؤشر المطابقة المقارن ومؤشر المطابقة المعياري فقيمتهم في المجال ما بين (0 و 1) دلالة على تطابق النموذج مع بيانات العينة. لكن على غرار ذلك، مؤشر جذر متوسط مربع البواقي التقريبي أكبر من المجال المقبول لكن يقبل في هاته الحالة نظرا لأن هذا المؤشر له حساسية مع حجم العينة المدروسة. بالتالي يتم قبول نموذج الدراسة، وهنا نلاحظ تطابق تقريبي بين النموذج التطبيقي المقترح والنموذج النظري.

4. نتائج الدراسة

من خلال استخدامنا لتقنية تحليل المسار وجدنا :

- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر على عدد طلبات براءات الاختراع بشكل ايجابي ومباشر خلال فترة الدراسة؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي ومباشر خلال فترة الدراسة؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على معدل البطالة بشكل سلبي ومباشر خلال فترة الدراسة؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بشكل سلبي ومباشر خلال فترة الدراسة؛
- تؤثر عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي ومباشر خلال فترة الدراسة؛
- تؤثر عدد طلبات براءات الإختراع في الجزائر على معدل البطالة بشكل سلبي ومباشر خلال فترة الدراسة؛
- تؤثر عدد طلبات براءات الاختراع في الجزائر على الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بشكل ايجابي ومباشر خلال فترة الدراسة؛

- بادخال عدد طلبات براءات الاختراع كمتغير وسيط:
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي غير مباشر خلال فترة الدراسة؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على معدل البطالة بشكل سلمي غير مباشر خلال فترة الدراسة؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بشكل ايجابي غير مباشر خلال فترة الدراسة.
- هاته الدراسة قد بينت أهمية تدعيم عامل التكنولوجيا المعبر عنه بـ : "عدد طلبات براءات الاختراع كمتغير شارح له"، في تعزيز القدرات الصادرات الصناعية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قد تحولت العلاقة من علاقة مباشرة سالبة إلى علاقة غير مباشرة موجبة بادخال متغير عدد طلبات براءات الاختراع كمتغير وسيط في نموذج الدراسة؛
- هاته الدراسة قد بينت بأن التدعيم بعامل التكنولوجيا المعبر عنه بـ : "عدد براءات الاختراع كمتغير شارح له"، لم يساهم في تخفيض معدلات البطالة طيلة الفترة المدروسة، كون أن نسبة التخفيض في معدلات البطالة خلال الفترة نفسها كان سببها برامج تدعيم وتشغيل الشباب المطبقة من طرف الحكومة، وليس له علاقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سواء في العلاقتين المباشرة وغير المباشرة؛
- هاته الدراسة قد بينت بأن تدعيم بعامل التكنولوجيا المعبر عنه بـ : "عدد طلبات براءات الاختراع كمتغير شارح له"، حيث لم يساهم بشكل كبير في تدعيم النمو الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي بوجود عدد طلبات براءات الإختراع كمتغير وسيط عن تأثيره المباشر (أي : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي)، ويرجع سببه إلى تنامي التكاليف المالية لاستيراد التكنولوجيات المتطورة، وكذلك لخاصية هذا النوع من الاستثمارات والتي تنطوي على تحويل جميع الأرباح للشركة الأم.

5. قائمة المراجع

5.1 باللغة العربية

- ادريس رشيد. (2001). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سوناطراك. ملتقى بجامعة الجزائر.
- بندر بن سالم الزهراني. (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة المل سعود.
- بيوض محمد العيد. (2011). تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية- دراسة مقارنة : تونس - المغرب - الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة فرحات عباس - سطيف.
- سحنون فاروق. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة فرحات عباس - سطيف.
- سلمان حسين. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير . جامعة الجزائر.
- نصيرة عبدالرحمان. (2007). آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة سعد دحلب - البليدة.

5.2 باللغة الأجنبية

- David, L. Streiner. (2005). Finding our way: an introduction to path analysis. In: Research methods in psychiatry. Volume 50. N°20.
- Kim, Linsu. (2001). La dynamique de l'apprentissage technologique dans l'industrialisation. Revue internationale des sciences sociales. (168).
- Simeon, Djankov ;Bernard, Hoekman. (1998). Foreign investment and productivity growth in Czech enterprises. Forthcoming in the World Bank Economic Review.

الإبداع المحاسبي واتخاذ القرار الإداري في المؤسسة الاقتصادية – رؤية وأفكار Accounting innovation and decision making in the economic institution - vision and ideas

د. عجيلة محمد*
جامعة غرداية الجزائر

الملخص:

من منطلق أنه ليس كل شيء بارع أو رائع أو جديد هو إبداع يمكن تقوية وتعزيز قدرات المؤسسة الصناعية والاقتصاد . ومن هنا ندخل إلى لب مفهوم الإبداع لإبراز أهميته المتميزة ودوره الكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة. إن تطوير روح الإبداع المحاسبي في المؤسسات مرهون بمدى توفر مجموعة من الشروط والعوامل لعل أهمها المناخ الملائم ومدى التحفيز التي تقدمها المؤسسة لمبدعيها بالخصوص المحاسبين المبدعين. كما أن تسيير نشاطات الإبداع قد يختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنه وما هو متفق عليه، فإن احترام العلاقات الإنسانية في تسيير الإبداعات المحاسبية وترقيتها. **الكلمات المفتاحية:** الإبداع المحاسبي، الإدارة ، اتخاذ القرار، نظم المعلومات المحاسبية

Summary:

In the sense that not everything clever or wonderful or new is creativity can strengthen and strengthen the capabilities of the industrial enterprise and economy. Hence we enter the core of the concept of creativity to highlight its distinctive importance and its great role in achieving the competitive advantage of the institution.

The development of the spirit of accounting innovation in the institutions depends on the availability of a set of conditions and factors, perhaps the most appropriate climate and the extent of incentives provided by the institution to its creators, especially the creative accountants. The management of creative activities may differ from one institution to another, but what is agreed upon, respect for human relations in the management and promotion of accounting innovations.

Keywords: accounting innovation, management, decision making, accounting information systems

المقدمة

عادة ما تستعمل كلمة الإبداع للدلالة على كل شيء جديد بارع أو مدهش وحتى فريد من نوعه. دون التمييز بين تلك الأشياء خاصة من حيث طبيعتها، ونجد العامة أيضا تستعمل كلمة الإبداع حتى عند الحديث حول الأفكار البارة، الفنون الجميلة، وكل الأشياء غير عادية.

إن حقيقة الأمر هي أنه ليس كل شيء بارع أو رائع أو جديد هو إبداع يمكن تقوية وتعزيز قدرات المؤسسة الصناعية والاقتصاد. ومن هنا ندخل إلى لب مفهوم الإبداع لإبراز أهميته المتميزة ودوره الكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

إن تطوير روح الإبداع المحاسبي في المؤسسات مرهون بمدى توفر مجموعة من الشروط والعوامل لعل أهمها المناخ الملائم ومدى التحفيز التي تقدمها المؤسسة لمبديعيها بالخصوص المحاسبين المبدعين. كما أن تسيير نشاطات الإبداع قد يختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنه وما هو متفق عليه، فإن احترام العلاقات الإنسانية في تسيير الإبداعات المحاسبية وترقيتها.

كما تظهر أهمية الإبداع في كونه يعطي للمؤسسة القدرة التنافسية على مواجهة منافسيها وهذا على المستوى الجزئي بينما على المستوى الكلي يعتبر الإبداع أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه المقالة يمكن صياغته على النحو التالي:

ماهو دور الإبداع المحاسبي واتخاذ القرار الإداري في المؤسسات الاقتصادية الحديثة المركزة على التنافسية؟

1- مفهوم الإبداع

تعد كلمات إبداع و إبتكار و نحوهما، مترادفات لمعنى يمثل إثبات شيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، و يعرف الإبداع في اللغة كما جاء في (لسان العرب)، من بدع الشيء و هو أنشأه، و جاء في (المعجم الوسيط) : بدعه بدعا أي أنشأه على مثال سابق، و عرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه : الإيجاد أو التكوين أو الإبتكار¹، أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حول تحديد

ماهية الإبداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح و محدد لأسباب تتعلق بتعدد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله. فمنهم من ينظر إليه على أنه منتج، ومنهم من ينظر إليه على أنه عملية، ومنهم من ينظر إليه على أساس السمات والخصائص التي تميز المبدعين، و لذلك سنتناول بعض التعاريف و هي :

الإبداع هو القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد ، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة ، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس ².

الإبداع عبارة عن الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة ، و الإبداع بمعناه الواسع يعني إيجاد الحلول الجديدة للأفكار والمشكلات والمناهج ... ³

- الإبداع هو استحداث فكرة أو نظرية أو إفتراض علمي جديد أو إختراع جديد أو أسلوب جديد لإدارة منظمه ⁴.

ويمكن تعريف الإبداع بأنه أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة ⁵

و بناء على هذا نعرف الإبداع بأنه الإتيان بفكرة أو مجموعة أفكار جديدة وغير مألوفا عند الغير، تشكل تحسينا وتطويرا على النمط الموجود ⁶.

وبصفة عامة فإن تعريف الإبداع يختلف باختلاف الجوانب والمداخل التي يهتمون بها والأهداف التي يريدون تحقيقها، وتنقسم هذه الجوانب إلى أربعة أنواع رئيسية وهي ⁷:

- التركيز على العملية الإبداعية نفسها (آلية الإبداع): أي المراحل التي تمر بها عملية الإبداع وفي هذا المجال بأنه "عملية ينتج عنها عمل جديد يرضي الجماعة وتقبله أنه مفيد"

- التركيز على الناتج الإبداعي (الإنتاج الإبداعي): أي مقدار الإنتاجية التي تحققها - أو تنتج عن عملية الإبداع - وفي هذا المجال يعرف بأنه " يسعى لتحقيق إنتاج يتميز بالجدة والملائمة وإمكانية التطوير" وبالتالي يركز على الإنتاج الإبداعي وحل المشكلات وتبني التغيير

- الصفات الشخصية للمبدعين: كالفضول والبحث ووضوح الرؤيا والقدرة على تفهم المشكلات ونجد صفات الإبداع بالخصائص النفسية المتمثلة بالمخاطرة والإستقلالية والمتابرة والإنتفاع على الخبرة الداخلية والخارجية

- الإمكانيات الإبداعية عند الأفراد (القيم الإبداعية): كالاستقلال والصدق والبحث عن الحقيقة، والحاجة إلى الإنجاز. ونجد أيضا من يركز على الإمكانية الإبداعية والاستعدادات النفسية الكامنة للإبداع كما تكشف عنها الاختبارات النفسية، ويعرف الإبداع على أساسها على أنه الاستعداد الكامن للتفوق أو التميز كما يراها

2- تعريف عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها.

لقد اتفق الكثير من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة والعمل الإداري في اعتقادهم بأن عملية اتخاذ القرارات هي عملية ملازمة ومرادفة للعملية الإدارية ولقد أكدوا ذلك بالإشارة إلى أن اتخاذ القرارات تمتد أطرافها وأبعادها إلى كل خطوة في كل عمل يؤديه المدير، ذلك لأن أي عمل يؤديه المدير إنما يؤديه من خلال القرار أو القرارات.

1-II تعريف عملية اتخاذ القرارات:

لا يوجد اختلاف كبير بين الكتاب في تعريف عملية اتخاذ القرار وإن كان في بعض الحالات اختلاف في الشكل، وطريقة التعبير، إلا أن كل التعاريف تحمل في طياتها نفس المضمون وهذا ما سنلاحظه من خلال عرضنا لمختلف التعاريف الخاصة بهذه العملية.

- تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها "عملية اختيار بديل من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة"⁸

- وتعرف أيضا بأنها "العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي الاختيار بين البدائل"⁹.

ويحدد برنارد (Bernard) مفهوم عملية اتخاذ القرار بأنها "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر".

في حين نجد أنّ الدكتور مصطفى أبو بكر وزميله يعرفان القرار الإداري بأنه "مرحلة خاصة بتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة بحيث يختار البديل الأمثل لتنفيذه، أو هو عبارة عن البديل الأمثل الذي يتم اختياره من بين عدد من البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المرغوب فيها"¹⁰.

من خلال التعاريف السابقة لا نرى اختلافا كبيرا في تعريف عملية اتخاذ القرارات إلا أنّ ما يلفت انتباهنا هو الفرق الموجود بين تعريف القرار وتعريف اتخاذ القرارات وهذا ما تؤكده نادرة أيّوب بقولها: "يعني مفهوم القرار بأنه الاختيار لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، أمّا عملية اتخاذ القرارات فتشير إلى العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي اختيار للبدائل".

ولهذا ينبغي أن يكون واضحا أن عملية اتخاذ القرار هي عملية تمتد في الماضي والحاضر والمستقبل وذلك لأنّ التركيز على الناحية الأخيرة فيها والمتعلقة بالاختيار بين البدائل يقود إلى مفهوم خاطئ للقرار ويتجاهل العملية الطويلة والمعقدة التي تنطوي على الاستكشاف والتحليل وغيرها والتي تسبق عملية المفاضلة الأخيرة.¹¹

ثمّ إنّ استقراء ما سبق من التعاريف يدلّنا على حقيقة أن القرار الإداري يستلزم توفر عناصر معينة حتّى يمكن القول بأنّ هناك قرار، وهذه العناصر هي:

- عملية اختيار.

- وجود بديلين على الأقلّ متميزين.

- وجود غاية أو هدف يراد الوصول إليه.

II-2- أهمية اتخاذ القرارات:

تستمدّ عملية اتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأنّ التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.

ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء، ونظرا لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حدّ كبير على قدرة وكفاءة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

كما أنّ هذه العملية الصعبة تحتاج إلى قدرات فنية وعلمية، وتزداد هذه العملية أهمية وصعوبة وتعقيدا بازدياد حجم المؤسسات ضخامة وتعدد أهدافها ومهامها، وارتباط تلك المهام بمصالح المجتمع. وبالتالي فإن أساسية ومحورية عملية اتخاذ القرارات في العملية الإدارية تتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثلا أن التخطيط لا يتم إلاّ باتخاذ القرار الأول وهو: نخطط ثم نتخذ القرار الذي يهتم بتحديد ما يلي:¹²

الأهداف من التخطيط الواجب تحقيقها.

الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

طريقة تنفيذ الأعمال وتحديد النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف.

مكان وزمان تنفيذ الخطط.

ولذلك تعدّ عملية اتخاذ القرارات عملية هامة ومكملة لوظيفة التخطيط. أمّا بالنسبة للتنظيم فإنه يتطلب مجموعة أخرى من القرارات لمعالجة بعض المشاكل الأساسية من بينها قرارات تبين:

نوع السلطة التي تمنح لكلّ منصب إداري (تنفيذية، وظيفية، استشارية).

درجة تفويض السلطة (المركزية، اللامركزية).

المسؤولية وأسس توزيع العمل على المناصب.

العلاقات بين الأقسام والإدارات.

خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة.

وغيرها من الأمور التي يفصل فيها عن طريق عملية اتخاذ القرارات.

ونرى أنّ وظيفة التوجيه أيضا لها علاقة وثيقة واعتمادية بعملية اتخاذ القرارات، فتتخذ سلسلة من

القرارات الإدارية التي تبين ما يلي:

الأسلوب الأفضل في التوجيه و إصدار الأوامر والتعليمات (ديمقراطي أو توتقراطي).

الوسائل المستخدمة في التحفيز (مادية، معنوية، الاثنين معا).

طرق الإشراف المتبعة.

وكلّ ما من شأنه القضاء على التضارب بين مصالح العاملين والإدارة وبين العمل فيما بينهم وكذا ما

يساعد على متابعة سير العمل والإشراف عليه.

كما لا يمكن أن تتمّ وظيفة الرقابة دون اتخاذ مجموعة من القرارات والتي تتعلق بتوضيح ما يلي:

النشاطات التي تخضع للرقابة.

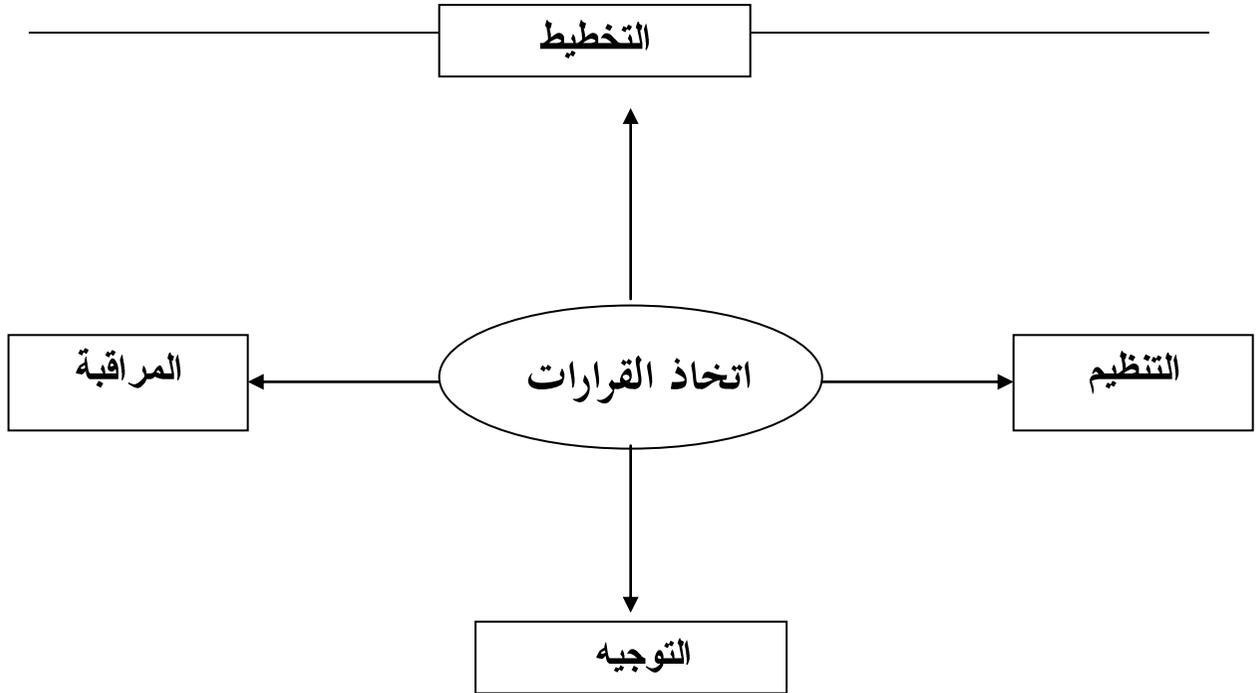
أنواع ومعايير الرقابة.

نوع المعلومات المطلوبة للرقابة.

الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات.

فكلّ هذه الوظائف لا يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذا تمّ اتخاذ قرارات بشأنها وجميع النشاطات الأخرى المتعلقة بها وهذا ما يجعلنا نهتم بهذه العملية بشكل يدّعم المجتمع والمؤسسة معا.

الشكل II-1 " عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للعملية الإدارية "



المصدر : نادرة أيوب، مرجع سابق ، ص10

3- أهمية المعلومات ودورها في دعم اتخاذ القرار

تكتسب المعلومات أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراتها لما يتطلب منه القيام به ، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة مطردة ارتباطا بما تحدّثه من أثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دورًا أكثر عمقًا وشمولية واكتسبت بفعل

ذلك قدرًا يفوق كثيرًا ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى ، فلقد أدى اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب (الكمبيوتر) إلى إحداث تغير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبقًا في التاريخ بكامله ، وغدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة التي تمكن من يمتلكها امتلاك زمام التطور حيث لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية في هذا السياق بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل ، وصار بمقدورنا القول أن ما يجري في الواقع الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات ولا شك أن ذلك يمثل الشيء الكثير بالنسبة لراسم السياسة وصانع القرار وهو المعنى بالتعامل مع واقعه في ظل الاهتمام باستيعاب خصوصيته وما تحيط به من متغيرات وإعطاء الجدية الكاملة لاستخدام وتوظيف الأدوات الأكثر فعالية لتطويده والنهوض به ، وإذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من الأهمية والأثر الفاعل في إيصال المعرفة وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة اكتشاف الحاضر ودقة التنبؤ بالمستقبل وتدعيم عوامل النمو العلمية والفنية والمادية فإن القيام بعملية صنع القرار في أي من المجالات دونما الارتكاز على المعلومات يفقد متخذ القرار الاستفادة من عامل جوهري وربما حاسم لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته المتخذة بل ويقود ذلك في حالات مختلفة إلى التعرض لتقديرات خاطئة والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفقة ويجدر بنا الإيضاح أن دور المعلومات بالنسبة لصانع القرار وإن كان يتخذ أبعادًا ومفاهيم شاملة ، إلا أنه يتباين في مستوياته وآثاره ارتباطًا بتباين مستويات التطور والواقع الذي يؤدي مفعوله فيه، وفي كل الأحوال فإن الأثر الفعلي لذلك الدور يتحدد عمليًا بمدى إنتاج وتبادل المعلومات واستخدامها كمرجعية شرطية لازمة لعملية اتخاذ القرار ولذلك فإن تحقيق القدر المناسب لأهمية المعلومات ودورها في دعم صانع القرار في ظل وضعنا المعلوماتي الراهن يتطلب قبل كل شيء إعطاء الأولوية فيما يتخذ من قرارات لدعم وتطوير مجال المعلومات ذاته ومدته بالمقومات اللازمة للإيفاء بدوره وتمكينه من خدمة احتياجات صانع القرار وتلبية متطلباته المعلوماتية بكفاءة عالية فالمعلومات التي يتطلب الاعتماد عليها في عملية صناعة القرار ويكون بمقدورها الاستجابة الكاملة لاحتياجات متخذ القرار هي تلك التي تتحقق من خلال نظام معلوماتي مبني على أسس علمية ويجري تحضيرها عن طريق استخدام هذا النظام والتعامل مع مخرجاته من قبل

أناس مختصين ، ولكي تشكل مثل هذه المعلومات المرجعية والإسناد الكامل لصانع القرار لا بد أن تكون مستوفية لكافة المتطلبات المعلوماتية اللازمة لدراسة الموضوع محل البحث والتحضير لاتخاذ القرار ، وبصرف النظر عن اختلاف محتويات المعلومات المطلوبة بهذا الشأن ارتباطا باختلاف وتنوع موضوعات القرارات إلا أنه يتوجب أن تتوفر فيها بصورة عامة تغطية واضحة ودقيقة لما يلي:¹³

- 1- إيضاح طبيعة الموضوع أو المشكلة المطروحة وما يرتبط بذلك من خلفيات ومسببات ودوافع
- 2- التحليل الدقيق لمكونات الموضوع وما يتداخل معه من تأثيرات وتفاعلات متبادلة
- 3- إيضاح متطلبات ودواعي اتخاذ القرار
- 4- تقديم الإستخلاصات والتصورات وتحديد البدائل المتعلقة باتخاذ القرار
- 5- تحديد الإمكانيات المتوفرة والمطلوبة واللازمة لتنفيذ أي من البدائل المعروضة لاتخاذ القرار
- 6- إيضاح حدود اختصاصات ودور الجهات الأخرى فيما يتعلق بموضوع القرار
- 7- تحديد المترتبات والآثار المحتملة عن اتخاذ وتنفيذ القرار.

وبطبيعة الحال فإن القيام بعمل معلوماتي يدعم التحضير لاتخاذ القرار على هذا النحو يشترط في المقام الأول الاعتماد على آلية مؤسسية معلوماتية تؤدي اختصاصاتها بكفاءة عالية وفي إطار نظام وطني متكامل للمعلومات ، وقناعتنا في ذلك منشأها أن واقع العلاقة بين المعلومات وصناعة القرار تظهر صعوبات متبادلة من حيث الاعتماد على المعلومات في عملية اتخاذ القرار ومقدرة المعلومات على تلبية متطلبات اتخاذ القرار ، وبالتالي فإن الارتقاء بطرق وأساليب صناعة القرار وربط عملية اتخاذه بقاعدة المرجعية المعلوماتية يتوقف إلى حد كبير على مدى الارتقاء بواقع المعلوماتية ذاتها وهذه مسألة في غاية الأهمية والضرورة والحقيقة أن الحاجة إلى المعلومات وضرورتها بالنسبة لصانع القرار تتزايد بصورة مطردة كلما اتسعت وتعقدت مجالات وغايات القرارات المطلوب اتخاذها وهو أمر مائل أمامنا فالقرار الذي يتم اتخاذه مع الأخذ في الاعتبار اختلاف وتباين مستوياته) يظل محكومًا بالإطار الدستوري والقانوني وبطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة ومستوى الوعي الثقافي

والتكوين الاجتماعي السائد إلى جانب ما يتداخل مع ذلك من عوامل ومؤثرات خارجية ، وبالتأكيد فإن الانطلاق من هذه الأمور مجتمعه والحصول على معلومات كافية بشأنها يمد صانع القرار بمقدرة مطلقة لاتخاذ قراراته على نحو سليم ومدروس وعدى ذلك فإن غياب المعلومات التي يحتاج إليها يجعل مهمة اتخاذ القرار بالغة الصعوبة والتعقيد ومعرضة لاحتمالات الخطأ، ونجد في سياق ما يتم بحثه من مشكلات متنوعة وفي مختلف جوانب التنمية ومجالات الحياة أن توفر المعلومات الكافية واعتماد مرجعية معلوماتية دقيقة يمكن القائمين ببحث تلك المشكلات من دراستها وتحليلها بعمق وشمولية ويساعد على تكوين فهم مشترك حولها وتصورات متكاملة لمعالجتها ويوصل بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات مدروسة ومتناسقة.

إن عملية اتخاذ القرارات كثيراً ما ترتبط بتقييم مسار تنفيذ إجراءات وتدابير سابقة حيث يتوجب المتابعة والتأكد من أن ما يتحقق فعلياً يسير وفقاً لما أريد له أن يتم ، ولذلك فإن وجود نظم المعلومات الخاصة برصد القرارات ومتابعة تنفيذها يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة للتعرف المتواصل على كيفية التعامل مع تلك القرارات وتقييم مستويات تنفيذها بصورة دقيقة كما أن انتظام تدفق المعلومات إلى صانع القرار يمكنه من متابعة مختلف التطورات وما يجري في نطاق مجال اختصاصه ويجعله قادراً على اكتشاف أية انحرافات قد تحدث و إدراك اللحظة المناسبة التي يتعين عليه اتخاذ القرار اللازم عندها ، إذ كثيراً ما نجد أن أسباب ضعف بعض القرارات ناتج عن عدم دقة توقيتها وليس عدم صحة محتوياتها وعن طريق تزويد صانع القرار بما يحتاج إليه من معلومات شاملة في مختلف المجالات تتسنى إمكانية دعمه وإفادته مما هو متاح في رصيد المعلومات العالمي وتمكينه من الاطلاع على خبرات وتجارب الآخرين والاستفادة منها في نطاق عمله وتوظيفها كمعارف علمية وعملية فيما يتخذه من قرارات وبالتالي مساعدته على تجنب التعرض لتكرار أخطاء الآخرين وتحمل الأعباء الناتجة عن الاجتهاد في التجارب والمحاولات وتجدر الملاحظة من ناحية أخرى إلى أن مسألة توفير رصيد ضخم من المعلومات في مجالات المعرفة المختلفة لا بد وأن يقابله اهتمام بتحديث نظم الاستفادة من هذه المعلومات ومتابعة تقييم توظيفها في المجالات المختلفة لبرامج الإصلاح والتطوير التنموي وربطها بالمستفيدين في مواقع صنع القرار.

وبشكل عام فإن الاهتمام بالمعلومات اللازمة لتحقيق دورها الفاعل في دعم صناعة القرار سوف يكون له نتائج إيجابية بالغة الأهمية وعلى نحو شامل وفي مقدمتها :¹⁴

- 1- تنمية قدرة المؤسسة على الاستفادة من المعلومات المتاحة والخبرات التي تحققت في المؤسسات الأخرى
 - 2- ترشيد وتنسيق ما تبذله المؤسسة من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات
 - 3- كفاءة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات
 - 4- توفير البدائل والأساليب الحديثة لحل المشكلات الفنية والاختيارات التي تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل
 - 5- رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية و ضمان القرارات السليمة في جميع مستويات الإدارة وعلى مختلف مستويات المسؤولية
- 4- نظام المعلومات المحاسبية وأهميته في إدارة المؤسسة الاقتصادية:**

● **تعريف نظام المعلومات المحاسبية :**

هو الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ونظراً لتشابك العلاقات وتعددتها بين كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية , فهناك من يرى من الكتاب والباحثين أن نظام المعلومات المحاسبية هو جزء من نظام المعلومات الإدارية، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإدارية بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، وعليه فإن ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإدارية ليشمل كل نظم المعلومات بالوحدة الاقتصادية بما فيها نظام المعلومات المحاسبية.¹⁵

أما أهمية الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة اقتصادية فتأتي من خلال إمكانية إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية .

وهناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية.

وهناك رأي آخر تبنته رابطة المحاسبة الأمريكية، حين اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ولكن يوجد تداخل بين النظامين يتمثل بـ " محاسبة العمليات " لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات عديدة من نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة الاقتصادية (متمثلة بنظام المعلومات الإدارية).

وأي نظام معلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة يتكون من ثلاث مكونات رئيسية :

- 1- المدخلات (Inputs)
- 2- العمليات (Processing)
- 3- المخرجات (Outputs)

المدخلات : وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.
العمليات : وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتجهيزها للمرحلة الثالثة من النظام.

المخرجات : وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

ويُعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإدارية ويحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواءً في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي أو في مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء أو مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي تُوضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هذه الاستثمارات.

ويتفاعل نظام المعلومات المحاسبية مع سائر النظم الفرعية الأخرى مثل نظام معلومات الإنتاج، الأفراد، التمويل.

● أهمية نظام المعلومات المحاسبية:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظامًا كليًا للمعلومات يتكون من عدد من النظم الفرعية منها: النظام المحاسبي ، النظام المالي ، النظام الإنتاجي ، النظام التسويقي ، نظام المشتريات والتخزين ، نظام الأفراد(العاملين)وتعمل هذه النظم مع بعضها البعض بصورة مترابطة ويتنسيق متبادل في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها الوحدة الاقتصادية ككل.

وبذلك يشكل نظام المعلومات المحاسبية نظامًا فرعيًا ضمن نظام المعلومات المتكامل في الوحدة الاقتصادية يتطلب منه التنسيق والتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى فيها.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية انطلاقًا من الآتي:¹⁶

1. نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية(متكاملة) وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية.

2. يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات ، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

3. يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب - إلى حد ما - من الصحة ، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل ، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

4. أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة الاقتصادية).¹⁷

5- إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي و المحاسبين¹⁸

سنحاول هذا المحور أن نلمس مدى تأثير درجة المعارف و تنوعها و حجمها و زخمها من خلال التطور التكنولوجي الهائل على آراء المحاسبين وكيف استطاعوا أن يلحقوا ذلك التطور و لمواكبته و لتسخير الأدب المحاسبي لخدمة تلك التكنولوجيا و المعارف .

كان من الضروري أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي و ممارسوا المهنة المحاسبية للتطورات سريعة الخطر التي ترضت لها إقتصاديات العالم .

فلقد بدأ واضحا أن إمكانيات المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف لم تعد قادرة على مسايرة التعقيد الشديد في العملية الإدارية على مستوى الوحدة الإقتصادية لهذا كله ظهر لنا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية Manogerial Accounting لتكون منفذا جديدا يمكن من خلاله معالجة أوجه قصور الأنظمة المحاسبية الموجودة على مستوى المشروع ، بل يمكن القول بأن ظهور هذا الإقتراح في بداية الخمسينات كان بمثابة صرخة من الرواد الأوائل إلى المفكرين المحاسبين بدعوتهم للإسهام في تطور علم المحاسبة ليساير التقدم الإقتصادي والتكنولوجي وما ترتب عليه من تطور في العلوم الإدارية و السياسية و الإجتماعية .

وأصبحت المحاسبة الإدارية أمرا ضروريا و حيويا لإستقرار الوحدات الإقتصادية وإزدهارها ، وتمثل بما توفره من معلومات خارجية و داخلية تفصيلية أحد أهم مصادر المعرفة اللازمة لتأكيد قدرة المؤسسة الإقتصادية على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة ، ويسعى المحاسب الإداري المبدع و بالتالي نظام المعلومات المحاسبية الإدارية إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل بصفة رئيسية في مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة بداية من وضع الخطط والتقديرات والمعايير والموازنات بما يحقق تدفقا للمعلومات من قمة الهيكل التنظيمي إلى قاعدته ، كما تساعد في مجالات الرقابة وقياس و تقييم الأداء في مختلف الجوانب والمستويات الإدارية (العليا ، الوسطى ، السفلى) للمؤسسة الاقتصادية بما يحقق تدفقا للمعلومات من قاعدة الهيكل التنظيمي إلى قمته .

بعد التعرف على التطور التاريخي للمحاسبة الإدارية ، ومن البديهي¹⁹ أن الوضع الحالي للمحاسبة الإدارية يمثل نتاج للعديد من التطورات التي حدثت على مدار فترات مختلفة ، ونتيجة لتنامي الطلب المستمر على

المعلومات المحاسبية الداخلية والخارجية المرتبطة بوظائف ونشاطات الإدارة من تخطيط و تنظيم و تنسيق و توجيه و تحفيز إلى الرقابة و تقييم الأداء .

و تعد المحاسبة الإدارية ظاهرة حديثة نسبيا ، خاصة إذا ما قورنت بالتطور التاريخي الطويل لأعداد التقارير المالية الموجهة للأطراف الخارجية ، كالملاك و الدائنين و البنوك و الجهات الحكومية... إلخ كما أن محاسبة التكاليف أقدم من المحاسبة الإدارية ، فالأولى تعد أداة من أدوات المحاسبة الإدارية إلا أن المحاسبين المبدعين قد أدركوا . عند البحث عن إجراءات محاسبة التكاليف الملائمة لخدمة القرارات التخطيطية و الرقابية المختلفة العديدة . أن تجميع أو تخصيص التكاليف يجب أن يختلف باختلاف القرارات الإدارية . تلك المحاسبة التي تركز على تخصيص التكلفة الملائمة لغرض الرقابة و القرارات الداخلية أكثر منها لغرض إعداد التقارير الخارجية²⁰ .

كما نجد في حقول المحاسبة بأن المحاسبة الإدارية²¹ : تهتم بتحليل البيانات المحاسبية والبيانات الأخرى ذات العلاقة بنشاطات المشروع (المؤسسة) المختلفة بقصد مساعدة الإدارة على وضع الأهداف و تقييم الأداء واتخاذ القرارات التشغيلية ، والإستراتيجية وهي تركز على نشاط المشروع في الماضي و ربطه بالمستقبل من أجل إعداد بيانات تخدم القرارات .

و أيضا تعريف حديث نسبيا (لمحمد مطر) : على أنها نظام يختص بقياس و توصيل المعلومات الإقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات . وقد أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعدا و ضيفيا جديدا ، إذ لم يعد اهتمامها مقصورا بالنواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل و تشغيل البيانات فحسب ، بل تجاوز إهتمامها في هذا الإطار ليرتكز في التأكيد على الأهداف التي تسعى إليها وهي توفير و توصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار²² . كذلك و نظرا لتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتعدد أغراضها ، تعمق البعد السلوكي للمحاسبة خصوصا في المحاسبة الإدارية .

لتدعيم إهتمام المحاسبة الإدارية علم أنها : تقوم بإعداد الحسابات والبيانات والإحصائيات ، وتقديمها إلى الإدارة لتمكين من فرض الرقابة على عمليات المشروع و على تكاليفه و إتخاذ القرارات الضرورية في الوقت

المناسبة ، لمعالجة أي إنحراف عما خطط له، و بالتالي يمكننا القول بأن وظيفة المحاسبة الإدارية هي تقديم وإظهار وإعداد البيانات التي تساعد الإدارة على التخطيط ورسم السياسات ومراقبة التنفيذ وإتخاذ القرارات الحكيمة²³ .

6- المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات :

يتوقف نجاح الإدارة في العصر الحالي في إدارة شؤون الموارد الإقتصاد بكفاءة و فعالية على ما يتاح لها من معلومات وما نستطيع الحصول عليه من بيانات تمكنها من أداء مهامها المتعددة في هذا الشأن ، وترتكز الإدارة في شأن أداء وظائفها وتحقيق الأهداف المرغوب ، أو لأداء الوظيفة المطلوبة²⁴ . كما نجد في عناصر الإدارة التي قسمها فايول نشاطات أية مؤسسة تجارية إلى الأقسام الستة التالية²⁵ :

1- فنية "مثل الإنتاج و التصنيع"

2- تجارية "مثل البيع و الشراء"

3- مالية "مثل البحث عن أمثل إستخدام لرأس المال"

4- محاسبية "إصدار الأوراق المالية ، إعداد الميزانيات ، التكاليف ، الإحصائيات"

6- إدارية "التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، التنسيق ، الرقابة"

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في شأن ماهية الإدارة وتعريفها ، فإن مهامها الرئيسية ومقومات نجاحها في تحقيق أهدافها ، هي التخطيط والتنظيم والرقابة ، فالإدارة .

فالإدارة تقوم بتخطيط إستخدام و إستغلال الموارد المتاحة لها عن طريق وضع الإستراتيجيات و تنسيق الأهداف ورسم الخطط التي قوامها اختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل قيود الإستراتيجيات المستهدفة . وحتى يمكن تنفيذ الخطط و تحقيق الأهداف فإن الأمر يستدعي تنظيم وتنسيق الموارد ، وتحديد و توصيف المهام ، والإختيار من بين بدائل مسارات و طرق التنفيذ ، و تقسيم العمل مع ضمان التكامل و التعاون و الإتساق مع ما تستهدفه الخطة و غير ذلك من الأنشطة و المسؤوليات الكفيلة بوضع الخطط موضع

التنفيذ بأداء متزن ومنسق يتصف بالكفاءة و الفعالية . وعندما توضع الخطط موضع التنفيذ وتحدد برامج ومسارات ومسارات الأنشطة ومقومات تنفيذها ، ومعايير وأنماط الأداء التي على أساسها يتم التحقق والتأكد من سلامة التنفيذ ، يصبح من اللازم متابعة أنشطة ومهام ومراحل ومسارات التنفيذ بالمقارنة بما تحدد لها من أنماط و معايير لتصحيح ما قد ينحرف من مسارات و تلافي ما قد يحدث من اختلافات وانحرافات والتحقق من سلامة التنفيذ طبقاً للأنماط والمعايير .

وسواء كانت المهام أو الأنشطة المنوط بالإدارة القيام بها تتعلق بالتخطيط أو بالتنظيم أو بالرقابة ، فإنها تتحقق عن طريق اتخاذ القرارات الملائمة في ضوء الظروف والملازمات المنتظرة وفي ظل القيود والمحددات القائمة ، سواء منها ما يتعلق بالموارد أو بالبيئة التي تعمل في ظلها الوحدة الاقتصادية . وحيث تقوم مهام الإدارة على اتخاذ القرارات ، وحيث ترتبط سلامة القرارات بما يتوفر لمتخذها من معلومات كافية وملائمة و على المستوى المرغوب من الثقة ، فإن أنظمة المعلومات تصبح هي الركيزة في اتخاذ القرارات . ذلك بما توفره من معلومات وتقنية وملائمة تساعد الإدارة في القيام بمهامها وتسهل لها تصور النتائج المنتظرة من أفعالها و انعكاسات ذلك على أهدافها وإستراتيجياتها و خططها²⁶ .

و يطلق على أنظمة المعلومات التي تمكن الإدارة وتساعد في أداء مهامها إسم أنظمة المعلومات الإدارية²⁷ و تختص أنظمة المعلومات بصفة عامة بتجميع البيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاتها ، و تقوم بتحليل و توثيق و تخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات في ذكراؤها ، تم تولد منها ما يتلائم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة تمثل البيانات المحاسبية أهم مصادر بيانات المحاسبية أهم مصادر البيانات أنظمة المعلومات الإدارية لأغراض إتخاذ القرارات التخطيطية و الرقابية . والواقع أنه حتى ظهور و إنتشار أنظمة المعلومات الآلية التي تقوم على الحسابات الإلكترونية كان النظام المحاسبي يمثل نظام المعلومات الكلي بالنسبة للإدارة²⁸ . ولذلك فهو اليوم وفي ظل هذه التطورات التقنية يمثل أهم و أكبر جزئية في أنظمة المعلومات الإدارية . ذلك لأن إختصاص المحاسبة بفروعها المختلفة هو تجميع البيانات و إنتاج المعلومات التي تساعد في الحفاظ على المورد و تكمن من ترشيد تخصيصها و إستغلالها ،

وبالتالي فالمحاسبة هي الوجه العملي للنظرية العامة للمعلومات لأغراض تحقيق الكفاءة والكفاية الاقتصادية²⁹.
ونجد تموقع المحاسبة الإدارية في متطلبات أنظمة المعلومات الإدارية يسيطر ويحتل مكانة بالغة الأهمية .

كما نجد الوقت المتاح للمحاسبين لدراسة البيانات و تحضيرها لإتخاذ القرارات³⁰ :

يتميز النظام الإلكتروني بالدقة و السرعة الفائقة للمحاسبين من إلقاء أعباء أداء العمليات الروتينية على عاتق الآلة مما يسمح لهم بالتفرغ لدراسة تحليل النتائج والقيام بالمهام الأكثر إنتاجية، أما في النظام اليدوي ينصب إهتمام المحاسبين على التحقيق من الدقة الحسابية للبيانات وإلى تكوين الموازين التي تمكن من إكتشاف الأخطاء وينفق معظم وقته في تجميع وتبويب وتحقيق البيانات و إستخراج النتائج مما يجعل الوقت المخصص للأعمال الأكثر إنتاجية وفاعلية ضئيل جدا

خاتمة:

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كمأ كبيراً من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية ، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين. ومصطلح " النظام " يختلف عن مصطلح " نظام المعلومات " من الناحية العلمية ، وعليه فإن أية وحدة اقتصادية يمكن أن يكون لديها نظاماً يتكون من عناصره الأساسية المتمثلة بكل من : المدخلات ، العمليات التشغيلية ، المخرجات ، التغذية العكسية ، ولكي يصبح نظاماً للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن تساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها وإلا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة يمكن الاستفادة منها مرة ثانية كمدخلات في النظام. وتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية تشمل كلاً من : نظام معلومات للمحاسبة الإدارية ، قاعدة بيانات مركزية، استخدام التقنيات الحديثة ، مجموعة من الأفراد المؤهلين من الناحيتين العلمية والعملية.. ونظراً للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة ، فإن الأمر يتطلب ضرورة مواصلة تطوير مهارات الأفراد العاملين في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية (خاصة في مجالات المحاسبة والإدارة والحواسب) وذلك من خلال دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية ، في سبيل الاطلاع على كافة

المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولاً إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى الوحدة الاقتصادية ككل إلى تحقيقه وهو تفعيل القرار الإداري .

ومن هنا تقدم في النقاط التالية بعض التوصيات التي ربما تفيد في اكتساب هذه الأخيرة :

- 1- ضرورة تحسيس المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة بخطورة الوضع الراهن وذلك بتحفيزها على رفع قدراتها وكفاءتها الإبداعية وتطوير وظيفة البحث والتطوير فيها، وإبرام ملتقيات ومؤتمرات متخصصة في مجال المحاسبة والمالية .
- 2- توجيه البحوث العلمية في مجال المحاسبة الإدارية والابداع المحاسبي نحو دراسة الحالات العملية في الواقع عن طريق استقراء مشكلات وتصرفات وردود أفعال المديرين والمهنيين على أن تقدم هذه البحوث الشرح والتفسير لما هو موجود وكائن في الواقع.
- 3- ضرورة الاهتمام بمدخل اتخاذ القرارات كأداة بحث معاصرة في مجال الإبداع المحاسبي والارتقاء بدوره في توفير المعلومات الملائمة لهذه القرارات بما يحقق أهداف المؤسسة.
- 4- المرونة في تطبيق الأنظمة واللوائح وضرورة تطويرها حتى تكون مواكبة للمتغيرات المعاصرة مما تشجع على الإبداع عامة، وبالخصوص الإبداع المحاسبي.
- 5- ضرورة وحتمية الإصلاح النظام المحاسبي والمالي وهذا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وبالأخص رهانات وتحديات العولمة.

¹ القاموس العصري الحديث، دار التوفيق والنشر، بيروت، لبنان، (1988)، ص20

² طارق محمد السويدان، محمد الأكرم العدلوني، مبادئ الإبداع، شركة الإبداع الخليجي للإستثمارات والترتيب، الصفات، الطبعة الثانية، الكويت، (2002)، ص18

³ نفس المرجع السابق ، ص18

⁴ سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركز wide service ، مصر (القاهرة) . بدون طبعة ص598

⁵ رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع والابتكار الأسس التكنولوجية وطرائف التطبيق، الجزء الأول، دار الرضا للنشر الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات، (2000)، ص28

- ⁶ عجيلة محمد ، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة المؤسسة الاقتصادية أنابيب الناقله للغاز بولاية غارداية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 2004/2005 ، ص 23
- ⁷ سعيد يس عامر ، مرجع سابق ، ص ص598-599
- ⁸ عبد الغفار حنفي، التنظيم وإدارة الأعمال ، دار الابراهيمية، مصر، 1996، ص 96.
- ⁹ نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية ، بدون طبعة، 1996، ص 14.
- ¹⁰ مصطفى مظهر، مصطفى أبو بكر، بحوث العمليات وفعاليات القرارات، الاسكندرية، 1997، ص 23.
- ¹¹ أحمد نور، فتحي السوافري، المحاسبة الإدارية لاتخاذ القرارات، 1997، ص 23.
- ¹² نادرة أيوب، مرجع سابق ، ص 10.
- ¹³ صادق طاهر الحميري، توظيف أنظمة المعلومات في صناعة القرار، المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الاداري والمالي، صنعاء، اليمن، 25-27 آوت 1998.
- ¹⁴ نفس المرجع.
- ¹⁵ www.aliahmedali.com/forum/showthread
- ¹⁶ زياد هاشم يحيى وقاسم محسن الحبيطي ، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحداث للطباعة والنشر، كلية الحداث الجامعة، الموصل ، العراق، 2003، ص 28.
- ¹⁷ نفس المرجع
- ¹⁸ حسين مصطفى هلاي ، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، مؤتمر حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2006، مصر ، ص 139
- ¹⁹ ناصر نور الدين عبد اللطيف ، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر 2004 ، ص 3
- ²⁰ حسين مصطفى هلاي ، مرجع سابق ، ص 140
- ²¹ عبد الستار الكبيسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى عمات ، الأردن ، 2003 ، ص 11
- ²² محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 ، ص 20
- ²³ خالد أمين عبد الله ، حمزة بشير أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2001 ، ص 7

- ²⁴ وليد زكرياء صيام ، دور البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات طويلة الأجل دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1998/1997 ، ص 44
- ²⁵ جمال الدين لعويسات ، مبادئ الإدارة ، دار هومة ، 2003 ، الجزائر ، ص 17
- ²⁶ وليد زكرياء صيام ، مرجع سابق ، ص ص 44-45
- ²⁷ عبد الحي مرعي ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات ، بيروت ، الدار الجامعية ، 1988 ، ص 29
- ²⁸ وليد زكرياء صيام ، مرجع سابق ، ص 45
- ²⁹ نفس المرجع السابق
- ³⁰ عبيرات مقدم وآخرون ، التحديات المعاصرة لإعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد الرابع ، 2006 ، الجزائر ، ص 18

المدخل الإقتصادي للتنمية المستدامة

L'approche économique de Le développement Durable

أ. أحمد بكاي
جامعة غرداية ، الجزائر

أ. محمد السعيد سعيداني
جامعة غرداية، الجزائر

ملخص:

إن الخيارات السياسية المطروحة للتنمية اليوم هي أكثر وضوحاً في ظل طبيعة الصراعات الدولية لتنفيذ المطالب المجتمعية المختلفة للشعوب والسلطات الوطنية والإقليمية في النظام العالمي، فالحاجة إلى التطور الإقتصادي والإجتماعي تدفع بالمجتمع الدولي إلى الحوار والنقاش السياسي العميق حول التنمية والتنمية المستدامة، ولكن هذا النقاش سرعان ما يصطدم بشكل النظام الإجتماعي الإقتصادي العالمي الحالي ومطالب العولمة القائمة على الهيمنة الدولية الفردية على موارد العالم تحت غطاء التنظيمات الأومية التي تسهر على حماية مصالح الدول الكبرى مما يرفع من حدة النقاش الدولي حول توزيع الثروة العالمية والتخصص الدولي في تقسيم العمل ونقل التكنولوجيا البيئية ورؤوس الأموال الدولية وحجم المساعدات الدولية ويقوض الجهود المبذولة لحل المعضلة البيئية، لذلك تبحث هذه المداخلة في الأصول الإقتصادية لمفهوم التنمية المستدامة ضمن إطارها الدولي.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، مدخل إقتصادي، تنمية بيئية، تكاليف بيئية

Abstract:

Le caractère politique de ces choix de développement s'accroît encore si l'on prend conscience du caractère inévitablement conflictuel de la mise en présence, puis de la mise en oeuvre, des prétentions contradictoires au progrès des groupes sociaux et des collectivités nationales ou régionales au sein du système mondial, et donc de leurs revendications concernant la répartition des avantages et des coûts du type de développement recherché. Ce caractère conflictuel plaide encore une fois pour la nécessité d'un débat politique sur le développement et sur le développement durable ; mais cette exigence n'est guère reconnue dans l'organisation présente du système économique, social et politique de notre planète, parce que les prétentions globalisantes de ce système conduisent les acteurs dominants à nier ces conflits et à adopter une organisation standardisée conforme aux intérêts de ces acteurs dominants. C'est en tous cas dans ce sens que peuvent s'interpréter les rapports entre les acteurs les plus puissants de l'économie mondiale, et aussi le rôle que jouent les organisations de régulation collective au sein de cette économie mondiale.

Key words: Le développement durable, L'approche économique. Développement de l'environnement, Les coûts environnementaux

مقدمة

لم تطرح قضية "التنمية المستدامة" للنقاش على المستوى الدولي إلا مع نهاية العصر الإستعماري مع منتصف القرن العشرين على خلفية نتائج الحرب العالمية الثانية فيما عرف بميثاق الأطلنطي سنة 1941 م، وتزامناً مع إعلان الرئيس الأمريكي ترومان في خطاب ترشيحه سنة 1949 م عن برنامج عام لمساعدة الدول الفقيرة وظهور دول العالم الثالث كتكتل دولي في مؤتمر باندونغ في 1952 م، و لعدة إعتبارات أخرى لعل من أبرزها:-

- 1- وعي الدول المستقلة حديثاً بضرورة محاربة التخلف و إتباع إستقلالها الإقتصادي بإستقلالها السياسي؛
 - 2- تصاعد حدة التنافس بين القوى الرأسمالية والشيوعية ومحاولتها الإستفادة من الموارد والمواقع العسكرية الجيوإستراتيجية للدول المتخلفة؛
 - 3- ظهور المنظمات الدولية التي لعبت دورها الحاسم في صياغة سياسات التنمية و عولمة الإقتصاديات في ظل تفاقم المشكلة السكانية والفقر والتسلح والتلوث البيئي.
- واليوم، يشهد العالم إهتمام لا نظير له بمفهوم ومجالات التنمية المستدامة بإعتبارها الخيار الإستراتيجي الوحيد المطروح أمام المجتمع الدولي لتحقيق رفاهية الشعوب والأمم وحريتها وحقها في تقرير مصيرها وحماية أجيالها المستقبلية، حيث تمارس العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عدة ضغوطات بإنعقاد العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية لتمرير وصياغة "القانون الدولي للتنمية المستدامة" الذي يلزم مختلف الدول للوفاء بمختلف مسؤولياتها البيئية إتجاه المجتمع الدولي.

يعتبر البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة أحد المحددات الرئيسية لتقدير الخسائر والتكاليف البيئية ومدى مساهمة الدول في الحماية البيئية والتعاون البيئي الدولي، فعلاقة الإقتصاد بالبيئة ليست وليدة اليوم وإنما تمتد إلى قرون غابرة، نحاول من خلال المداخلة التعمق في هذه العلاقة من خلال توضيح الأصول والمرجعيات الإقتصادية

التي تتناول مفاهيم التنمية البيئية والتكاليف البيئية في القانون الدولي، وعلى هذا الأساس تحددت الإشكالية البحثية للمداخلة على النحو التالي:-

إلى أي مدى يساهم البعد الإقتصادي في تعبئة القانون الدولي لوضع مفهوم مستدام للتنمية البيئية؟.

الإشكاليات الفرعية:

يمكن تناول الإشكالية السابقة بتجزئتها بدراسة النواحي التالية:-

- 1- ما هي أهم المراحل التاريخية التي مر بها الفكر البيئي وعلاقته بالفكر الإقتصادي؟
- 2- ماهية التنمية المستدامة وكيفية تقدير التكاليف البيئية والمؤشرات الأساسية لقياسها؛

أهداف البحث:

- 1- التعرف على أهم النظريات الإقتصادية التي تناولت مفاهيم ومجالات التنمية المستدامة والإسهامات التي قدمها الفكر الإقتصادي للمجتمع الدولي لمعالجة المشكلة البيئية.
- 2- التعرف على مفاهيم ومجالات التنمية المستدامة والغايات من التوجه الدولي الحالي نحو إستدامة البيئة.
- 3- محاولة التأكيد على الإتجاه العام الحالي والمستقبلي للتنمية المستدامة كمنهج كفيل لتحقيق التنمية الدولية التي ترغب جميع الدول في تحقيقها والدور الكبير للتعاون الدولي الذي تضمنه الإتفاقيات الدولية في هذا النهج.

منهج الدراسة:

يستدعي الإمام بهذا الموضوع إستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوفاء بأهداف البحث ومتطلباته، ولهذا سيكون للمنهج الوصفي حيز كبير نتيجة ملائمة لطبيعة الموضوع في دراسة النواحي والجوانب النظرية والفلسفية للموضوع.

محاور البحث:

بهدف الإجابة على الإشكاليات السابقة تم إقتراح المحاور التالية:-

- 1- السياق التاريخي لتطور أدبيات الفكر البيئي في خضم التطورات الإنسانية والدولية

II- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتكاليف البيئية

III- مؤشرات التنمية المستدامة

I- السياق التاريخي لتطور أدبيات الفكر البيئي في خضم التطورات الإنسانية والدولية

ارتبطت المراحل التاريخية التي مر بها الفكر البيئي بالتحويلات السياسية والاجتماعية والدولية التي عرفها العالم منذ الثورة الصناعية، والتي كان لها الدور الأبرز في تهذيب الأطر الفلسفية لهذا الفكر و توجيه إستراتيجياته نحو الإهتمام بمجالات أُعْتُبِرَت الأساس في بناء وتطبيق أي إستراتيجية تنموية، عموماً تنقسم مراحل هذا التطور إلى أربع مراحل زمنية جاءت وفق إطارها الزمني بالترتيب التالي:

I-1- التنمية المستدامة في ضوء الفكر الإقتصادي - من 1500 م إلى 1940 م -

يُشِيرُ التاريخ الإقتصادي إلى العلاقة القديمة التي ترتبط الفكر الإقتصادي بالبيئة بالرغم من عدم إستخدام مصطلح التنمية المستدامة بمعناها الحقيقي إلا في نهاية هذه الفترة، حيث لاحظ **هنري برنشتين** سنة 1967 م الخلو التام لهذا المصطلح من الموسوعة العالمية للعلوم الإجتماعية¹، والإستدلال عليه بمصطلحات مرادفة له كالإنتاجية والتحديث والتقدم وغيرها للدلالة على نفس العملية²، كما يُرْجَعُ الإقتصاديون الإستهلاك الأول لمصطلح *Development* إلى **كارل ماركس** في كتابه "رأس المال" سنة 1887 م، بينما يُرْجَعُهُ آخرون إلى **يوجين ستيلي** بإقتراحه خطة لتنمية العالم سنة 1889 م³، غير أنه جرى إتفاق عام ما بين مختلف المدارس الإقتصادية على أن التعريف الإقتصادي للتنمية هو **النمو الإقتصادي** بما يعني الإرتفاع النسبي في مستوى النشاط الإقتصادي لمتجمع ما وعليه يمثل الركود الحالة العكسية للتنمية.

برزت في المراحل الأولى لهذه الفترة **المدرسة الطبيعية Phisocrates** كأول مذهب إقتصادي يقوم على إحترام قوانين الطبيعة فقد نشر **فرانسوا كيناي F.Quesnay** (1694 م - 1774 م) مقالين حول الزراعة سنتي 1756 م و 1757 م، وحاول إقتصاديوا المدرسة الكلاسيكية إكتشاف العوامل التي تتحكم في إتجاهات النمو في الأجل الطويل مثل رأس المال، الأرض، تقسيم العمل، التنظيم، النمو السكاني، التجارة

الخارجية... إلخ، و سُئِلَ توزيع الناتج القومي على مختلف طبقات المجتمع، وإعتبروا أنه نتيجةً لمرونة الأجور والأسعار والفائدة في الأجل الطويل وبما أن كل عرض يخلق طلبه الخاص إقتداءً بقانون ساي للأسواق *Says Law* "tout production engender son propre débouche" فإن العرض لن يتوقف عن النمو إلا عندما يصل إلى مستوياته التشغيلية الكاملة، عندها فقط يتحقق التوازن ما بين العرض الكلي و الطلب الكلي.

يوضح التاريخ الإقتصادي إختلاف الرؤى الفكرية للإقتصاديين، فآدم سميث (1723 م - 1790 م) يناقش النمو في كتابه "*la richesse des nations*" لسنة 1776 م بقوله: "إن الجهد الطبيعي الذي يبذله كل إنسان لتحسين وضعه، إذا تم في جو من الحرية و الإطمئنان، يكون قوياً لدرجة أنه قادر لوحده و بدون أية مساعدة على إيصال المجتمع إلى الثروة و الرخاء، بل وأيضاً تحطى مئة عقبة لا ضرورة لها تقيد بها حماقة القوانين الإنسانية عمل المجتمع"⁴، و أيضاً: " و بمجرد أن يترك الأفراد أحراراً، وأن تكف الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية ستقود المبادرة الفردية والمنافسة بين الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الخاصة و إنعكاساتها لتحقيق الخير للمجتمع كله"⁵، فالنمو حَسْبُهُ يتجسد في الثروة القومية التي هي نتاج جهد الأعوان الإقتصاديين - و هم حَسْبُ إعتقاده ثلاثة: البرجوازية، الأرستقراطية، البروليتارية/العمالية -، وبما أن مبدأ اليد الخفية "*main invisible*" يَجْرِصُ على التوازن العام للنظام فلا معنى لأي ضرورة توجب تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و يقتصر دورها في نَظَرِهِ على ثلاثة وظائف أساسية: حماية المجتمع من الغزو الخارجي، العدل بين الأفراد، إنشاء المشاريع العامة⁶.

كما تعد مقارنة روبرت مالتوس (1766 م - 1834 م) "*le principe de population*" سنة 1798 م أهم المقاربات السوسيو إقتصادية في معالجة إشكالية علاقة التنمية بالسكان والتي أقيمت على مُعتقد المدرسة التجارية "*il n'est de richesse et de forces que d'hommes*"، وعلى ثلاثة فروض أساسية:⁷ قانون تناقص الغلة، المرونة التامة لعرض العمل في الأجل الطويل (أجر الكفاف)، وعدم فاعلية التقدم التكنولوجي في إعاقه مفعول قانون تناقص الغلة، وقد إستنتج أن السكان يميلون إلى التزايد بمعدل يتضاعف هندسياً على عكس الموارد الطبيعية التي تتزايد بمعدل حسابي أقل، وعليه توصل مالتوس إلى أن فقر البشرية ما

هو إلا إحتلال في التوازن ما بين عدد السكان و الموارد الطبيعية، وفي هذا يقول: "إن بؤس البشرية و فقرها، لم يكونا إلا نتيجة لعدم التوازن ما بين ينابيع الثروة و تعداد البشر"⁸، و في قول آخر: "إن أي إرتفاع في مستوى المعيشة سيكون مؤقتاً لأن الزيادة في السكان ستفوق قدرة القطاع الزراعي على مواجهة الطلب على الطعام، ولأن إستصلاح أراضٍ جديدة لغرض الزراعة سيكون أقل جودةً مما كان مزروعاً في حِينه"⁹، فالتخلف هو: "ذلك اللاتوازن النسبي القائم في زمان و مكان ما بين مشكلات نمو السكان و وفرة الموارد و كفاءات إستغلالها"¹⁰، وبما أن التوازن بين عدد السكان و الموارد لن يتحقق فقد صنف العوامل التي تدفع بأعداد السكان نحو التناقص إلى صنفين هما:-

1- الموانع الإيجابية: و تتمثل في الأمراض و الأوبئة، الحروب، المجاعات، الفقر...إلخ؛

2- الموانع الوقائية: برامج تنظيم الأسرة، ضبط النسل، تأخير الزواج، تقليل الإنجاب...إلخ.

وقد قام الإقتصادي السويدي فيكسل *Wicksell* بعد ذلك بتطوير النظرية بإقتراحه لفكرة "الحجم السكاني الأمثل" والذي يُعرَّفُ بأنه: "ذلك العدد من السكان الذي يستطيع في ظل مستوى المعرفة الفنية القائمة أن يستغل الموارد المتاحة أحسن إستغلال وأن يحقق أعلى مستوى ممكن من الناتج في المتوسط"¹¹.

وبالنسبة لـ *د/أيفلد ريكاردو* (1772 م - 1823 م) فإن مشكلة النمو هي مشكلة صراع طبقي حول توزيع الناتج القومي بين فئات المجتمع، ودراسة النمو يجب أن تتم تحت قانون تناقص الغلة لعوامل الإنتاج، فزيادة الإنتاج تحتاج إلى اليد العاملة، واليد العاملة تحتاج إلى الأرض لإطعامها، والأرض الجيدة محدودة، والإنتقال إلى الأراضي أقل خصوبة يتسبب في زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي في ظل حيادية فاعلية الإبداع التكنولوجي، فإرتفاع ريع الأرض يعود إلى إرتفاع الطلب على السلع الزراعية نتيجة لإرتفاع عدد السكان، وإرتفاع الطلب على المنتجات الزراعية يدفع بالأجور نحو الإرتفاع للمحافظة على مستوى حد الكفاف، وبإفتراض عدم وجود بطالة في المجتمع فإن الحصيللة الكلية للأجور و الربوع سوف ترتفع بتزايد السكان، وبعبارة أخرى، بما أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الأجور} + \text{الربوع} + \text{الأرباح}$$

فإن إرتفاع حصيللة الأنصبة النسبية للأجور والريوع سيخفض من نسبة أرباح الرأسماليين في الدخل القومي في ظل ثبات أسعار منتجاتهم، وبهذا إستنتج **ريكاردو** أن إعادة توزيع الدخل القومي تسير في آجالها الطويلة في غير صالح الرأسماليين، وبهذا وصل **ريكاردو** إلى نتیجته الرئيسية والتي مفادها أن الإرتفاع المستمر للأجور والريوع في المدى الطويل يدفع بالأرباح نحو الإنخفاض مما يوقف عملية التراكم الرأسمالي بما يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الإقتصادي، يُعزِرُ **هيكنز** عن هذه الوضعية بقوله: "في النموذج الكلاسيكي تكون النتيجة النهائية ركود في التطور الرأسمالي،...، و ينجم هذا الركود عن الإتجاه الطبيعي لإنخفاض الأرباح، ومن ثم خنق عملية تراكم رأس المال"¹².

بينما يُفسِرُ **كارل ماركس** (1818 م - 1883 م) التنمية بالقانون الذي أطلق عليه إسم "فائض القيمة"، فقيمة السلعة تتحدد حسبهُ بالقانون التالي:¹³

$$C + V + (S.V) = \text{قيمة السلعة}$$

حيث: **C**: تكلفة الرأسمال الثابت (الآلات و المواد الأولية)؛ **V**: تكلفة الرأسمال المتغير (العمل)؛ **(S.V)**: و هو فائض القيمة الذي يساوي الفرق بين ناتج العمل (الإيراد/القيمة المضافة) و قوة العمل المحسوبة بأجر الكفاف.

و من خلال هذا القانون إستنتج **ماركس** العلاقات التالية:-

$$T. E = (S.V) \div V$$

1- معدل الإستغلال: و هو نسبة فائض القيمة على الرأسمال المتغير (العمل)، أي:

$$T. B = (S.V) \div (V + C)$$

2- معدل الربح: و هو نسبة فائض القيمة على الرأسمال الكلي، أي:

غير أن البحث في نظرية التنمية تطلبت ظهور فلسفة جديدة على يد كل من النمساوي **كارل منجر Carl Menger** و **يوجين بوهم باورك Eugen Bohm Bawerk** والإنجليزي **ستانلي جيفونز S.Jevons** و **ليون فالراس L. Walras** و **ألفرد مارشال alfred marchall** (1842 م - 1924 م) الذي جاء بمفاهيم "externalité" أو "économies externes" نهاية القرن 19 م كترجمة للآثار الخارجية البيئية للأنشطة

الإقتصادية وغيرهم، فلسفة تنظر إلى الإقتصاد على أنه وحدة عضوية تتألف من وحدات جزئية تعتمد على بعضها البعض بشكل متبادل تحت مبدأ حرية الأسواق والمنافسة الكاملة، وإيمانهم المطلق بالقدرة اللانهائية لهذا المبدأ على تخصيص الموارد تخصيصاً أمثلاً وتوزيع الدخل القومي توزيعاً أمثلاً مما يزيد من الرفاهية الإجتماعية العامة¹⁴.

مع نهاية عشرينيات القرن الماضي عرف الفكر الإقتصادي صعود نموذجين فكريين مختلفين تماماً في معالجة مشاكل التطور الإقتصادي على الساحة الدولية، أولهما النموذج الغربي الذي عكف على إكتشاف أسباب الأزمة الإقتصادية 1929 م، والتي أرجع خلالها جون كينز (1883 م - 1946 م) أسباب تباطؤ معدل الربح في المدى الطويل (الذي أسماه الكفاية الحدية لرأس المال) إلى النقص في الطلب الكلي الناجم عن إتجاه الميل الحدي للإستهلاك نحو التناقص مع زيادة الدخل، بينما يدور النموذج الثاني و هو النموذج الإشتراكي حول الدور الفاعل للدولة في حل مشكلات التخطيط الإقتصادي والتوزيع الأمثلي لعوامل الإنتاج على الإستخدامات القطاعية.

1-2 التنمية المستدامة بعد الحرب العالمية الثانية - من 1940 م إلى 1970 م -

مع نهاية الحرب العالمية الثانية سيطر الفكر الإقتصادي الغربي على مجريات محاولات إكتشاف أسباب تخلف الدول مع إصطدامه هو الآخر بالظروف التي تعيشها الدول النامية، وباعتبار النموذج الغربي هو قمة ما وصل إليه الفكر الإنساني من تطور فقد تم إتخاذه النموذج المثالي الذي يجب الإقتداء به في محاولة إيجاد الإستراتيجيات التنموية التي تكفل تقدم الدول، لذلك شكلت مساهمات الإقتصاديين مبادرات لتأسيس فرع متخصص من علم الإقتصاد يُعنى بمشاكل التنمية في الدول النامية، طرحه بول روزنشتاين رودان *rosenstein rodan* (1902 م - 1985 م) للنقاش لأول مرة في مقاله: " *L'Economic journal traitant de l'industrialisation de l'Europe de l'est et du sud-est* " سنة 1943 م تحت مسمى "علم إقتصاد التنمية *économie du développement* "، و لدى *Pierre Dockés et Bernard rosier* سنة 1950 م في إصدارهما " *un courant nouveau de L'économie Politique* "، ثم لدى

آرثر لويس سنة 1954 م: "علم تحليل إقتصاديات الدول الأكثر فقراً *Analyse de l'économie des pays les plus pauvres* "، ثم في مؤلف أ. هيرشمان: " *the strategy of economic development* " سنة 1958 م¹⁵.

من بين أهم القضايا التي ناقشها الفكر التنموي البيئي في هذه الفترة القضية السكانية التي احتلت موقعاً هاماً في تحليل الفكر التنموي بإعطائها بُعداً جديداً في رؤى "إقتصاديات التنمية" بما يُعرف بـ "المالتسية الجديدة"، والتي تنظر إلى مسألة السكان على أنها جوهر مشكلة التلوث البيئي لما تُسببه من ضغوطات مستمرة على الموارد الطبيعية، غير أن "المالتسية الجديدة" عجزت تماماً عن فهم الأسباب الحقيقية وراء تضخم السكان في هذه الدول، فالدول النامية لم تكن دائماً وأبداً تعاني في تاريخها الطويل من تزايد أعداد سكانها، والإختلال السكاني ظهر عندما وقعت هذه الدول تحت الإستعمار و تموقعها غير الإستراتيجي في النظام الإقتصادي العالمي ما بعد إستقلالها، فالمشكلة السكانية ظاهرة تاريخية ظهرت في مرحلة معينة من تاريخ هذه الدول وتطورت فيها تحت تأثير ظروف معينة وستختفي بزوال تلك الظروف، فالمشكلة السكانية بهذا مظهرٌ من مظاهر التخلف البيئي وليست سبباً له، فالمشكلة السكانية تعكس علاقة النظام الإقتصادي بكل من النظامين البيئي والإجتماعي، وبهذا يمكن القول أن تأثيرات المشكلة السكانية البيئية قد حُلَّت نسبياً، أي ما على الدول سوى إيجاد نظام إنتاجي قومي له قوانينه الموضوعية التي تحكم الفوائض السكانية والتأثيرات البيئية¹⁶.

من أهم الشواهد الميدانية لنجاح تطبيق إستراتيجيات الفكر البيئي مشروع مارشال *marchall plan* المتضمن المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا الغربية لأجل إعادة إعمارها خلال الفترة [1948 م - 1952 م]، برنامج النقطة الرابعة *point four* سنة 1949 م، و مشروع كولومبو *colombo plan* في الخمسينيات، وإنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت إشراف الرئيس الأمريكي جون كينيدي *John Kennedy* سنة 1964 م كأول مؤتمر دولي يدرس مشكلة التنمية في السياسة العالمية، كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشر القرار رقم 1710 الذي نص على أن عقد الستينات [1960 م - 1970 م] هو عقد التنمية الأول يهدف إلى محاولة تحقيق زيادة سنوية 05 % في معدل

النمو وتخصيص 01 % من الناتج القومي للدول المتقدمة لصالح الدول الفقيرة، وهو ما تم تأكيده في إجتماع الأونكتاد UNCTAD سنة 1964 م ثم في سنة 1968 م لتحقيق معدل نمو 6 % في الدول النامية خلال العقد الثاني للتنمية (السبعينات)، غير أن هذه الأهداف لم تتحقق على أرض الواقع¹⁷.

إ-3 أزمة التنمية المستدامة - من 1970 م إلى 1990 م -

عرفت هذه الفترة مشهداً مختلفاً للتنمية المستدامة، فبالرغم من إصدار الأمم المتحدة للقرار 2626 سنة 1970 م المتضمن إستراتيجية العقد الثاني من التنمية، إلا أن الأوضاع كانت تتجه نحو الأسوء، ففي سنة 1973 م إنهار متوسط معدل نمو الدول النامية من 4 % إلى 2.6 % ثم إلى 0.9 % سنة 1984 م، والأزمة البترولية سنة 1973 م، وأزمة الركود التضخمي التي ترتب عنها إنهيار نظام بريتون وودز [1971 م - 1975 م]، تنموياً وبلغت أكثر دقة إنهيار مخططات التنمية في 78 دولة نامية¹⁸.

مع ما إنتهى إليه الحصاد الإنمائي من فشل بدأ الفكر التنموي يشهد تنازلاً عن المدخل الإقتصادي لصالح المدخل الإجتماعي، فالتنمية بدأ يفهم على أنها حالة من الرفاه البشري أكثر من كونها حالة نمو إقتصادي، وهذا ما دفع بمنظمة العمل الدولية سنة 1970 م إلى تكليف *Dag Hammarskjold* لدراسة العلاقة بين تقليص الفقر والتفاوت الإجتماعي وكفاءة القوة العاملة الدولية، وقد خرج *Dag* بتقريره " *That Naw: Another Developpement* " الذي يعتبر أساس إستراتيجيات "الحاجات الأساسية للسكان" و"التنمية البديلة" سنة 1975 م، كما تم التعبير عن هذا الإتجاه في الإعلان المعروف بـ "إعلان كوكويوك *Cocoyoc*" سنة 1974 م¹⁹.

خلال هذه الفترة ظهر أول إستخدام لمصطلح التنمية المستدامة من قبل المركز الدولي للبحث في البيئة والتنمية *CIRED* تحت إدارة *I. Sachs* في فرنسا سنة 1970 م ثم في تقرير نادي روما " *The limits to growth* " أو " *Meadow's Report* " في معهد *Massachusetts Institute of Technology* سنة 1972 م الذي جاء فيه: "إنه في حالة عدم حدوث أي تغيير في نظامنا الحالي، فإن التوسع البشري والإقتصادي سيتوقفان خلال القرن القادم على أقل تقدير،... ويجب على العالم أن يسعى لتحقيق معدل نمو

مساو للصفير في السكان والإنتاج الصناعي وإلا فإنه يسير بشكل سريع نحو نوع من الإنتحار الجماعي"²⁰، هذه كانت بداية ملامح لظهور إتجاه تنموي جديد وهو التنمية المستدامة *Le /écodéveloppement Economie bioéconomie /development durable* /التنمية الصلبة /*sounabilité forte* /إقتصاد البيئة *économie de l'environment*، وظهرها في مؤلف *N. Georgescu-roegen* (1906 م – 1994 م) " *The Entropy Law and Economic Process* " سنة 1971 م ثم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول "البيئة الإنسانية" ب ستوكهولم من 5 إلى 17 جوان 1972 م، الذي ترتب عنه إصدار 26 مبدأ و خطة عمل تتضمن 109 توصية، ليتبعه صدور تقرير "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" عن الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981 م الذي عرفها بأنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالإعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"²¹.

I-4 التنمية المستدامة ما بعد 1990 م

في سنة 1982 م دفعت ضُعْفُ السياسات الإجتماعية في محاربة الفقر والتلوث البيئي وحصيلة المساعدات الدولية نحو الدول الفقيرة بالإقتصادي الهندي أمارتيا سن *A.Sen* إلى البحث في الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى أن يكونوا فقراء مع درجة كبيرة من التلوث البيئي، وتوصل إلى مقارنة جديدة تنظر إلى التخلف البيئي على أنه مجموعة القيود التي تمنع مشاركة الأفراد في إدارة الموارد القومية، و إستنتج أن الفقر هو "حرمان من الإستطاعة" بدلاً من النظر إليه على أنه تدني الدخل، وهذا التمكين أو الإستطاعة يحتاج خِلافاً للجانب الإقتصادي - توفير السلع- إلى جوانب أخرى، سياسية قانونية بيئية بالدرجة الأولى²².

شكلت هذه المقاربة موضع إهتمام للهيئات الدولية التي إعتبرت المجالات: البيئة، الفقر، نوعية الحياة، المرأة، التعليم، الصحة،... إلخ الإطار الحيوي الذي ينبغي أن تقاس على أساسه التنمية المحققة في الدول، وتم إصدار أول تقرير يتناول هذه الجوانب في تقرير التنمية البشرية " *Rapport sur le Développement Humain RDH* " عن الأمم المتحدة *PNUD* سنة 1990 م بمساهمة أمارتيا و الإقتصادي الباكستاني محبوب

الحق "Mahbub ul Haq"، ثم في تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1991 م، وقد تأكدت أهمية هذه المجالات في تقرير البنك الدولي "le développement dans le monde" سنة 2003 م الذي إعتبر التنمية البيئية الحل للمشكلة الكونية *Problèmes globaux/planétaire*، و مدخلاً للتعاون الدولي "la formation d'un nouvel espace d'action collective"²³، هذا المدخل الذي نتج عنه ولادة الأهداف الدولية للتنمية التي تضمنها تقرير "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية" سنة 1995 م في سبعة أهداف عُرفت آنذاك بالأهداف الدولية للتنمية، أما الهدف الثامن فقد ظهر في قرار الأمم المتحدة رقم 2155 "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" الذي شمل مجالات عديدة كالسلام العالمي، الفقر، البيئة، الديمقراطية،... و تم الإعلان عن هذه الأهداف المنتظر تحقيقها لغاية 2015 م في مؤتمر "قمة الألفية" المنعقد في مقر الأمم المتحدة بـ نيويورك بتاريخ 2000/09/07 م بمشاركة 191 دولة، حيث تشمل هذه الأهداف ما يلي²⁴:-

- (1)- القضاء على الفقر المدقع و الجوع؛
- (2)- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
- (3)- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة؛
- (4)- تخفيض معدلات وفيات الأطفال؛
- (5)- تحسين الحالات الصحية للنساء الحوامل؛
- (6)- مكافحة فيروس نقص المناعة و غيره من الأمراض؛
- (7)- كفالة الإستدامة البيئية؛
- (8)- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

II- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتكاليف البيئية

1-II مفهوم التنمية المستدامة

جاء تعريف التنمية المستدامة في العديد من المؤتمرات الدولية، فقد جاء في المؤتمر الدولي "البيئة والإقتصاد" لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية O.C.D.E سنة 1984 م الذي شكل اللبنة الأولى لإصدار تقرير "مستقبلنا المشترك *Notre avenir à tous*" الصادر عن اللجنة الدولية للتنمية و البيئة CMED سنة 1987 م برئاسة غرو هارليم برانتلاند Gro Harlem Brundtland رئيسة وزراء النرويج سنة 1983 م ما

يلي: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"²⁵، كما شكل هذا التقرير حجر الأساس لمؤتمر "قمة الأرض" الذي عقد ب ريو دي جانيرو بتاريخ 3-14 جوان 1992 م برئاسة موريس سترونغ، والذي حضرته 178 دولة وأكثر من 1800 منظمة غير حكومية، حيث حدد التنمية المستدامة في سبعة مكونات أساسية هي: التعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، التمدن، كما نتج عن المؤتمر إتفاقيتين حول التغير المناخي والتنوع البيولوجي وإصدار أجندة 21 (Agenda 21) التي تمثل "جدول أعمال القرن الواحد والعشرين" التي تمت مراجعتها من قبل الأمم المتحدة سنة 1997 م، وتشكيل لجنة التنمية المستدامة التي عَقَدَتْ عدة إجتماعات من أهمها إجتماع نيويورك سنة 2007 م لمناقشة قضايا التغير المناخي والطاقة والتصنيع والتنوع البيولوجي"²⁶، و جاء تعريف التنمية المستدامة في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول "التنمية الاجتماعية" المنعقد سنة 1995 م ب كونهماقن بالدنمارك كما يلي: "رؤية سياسية وإقتصادية وأخلاقية و روحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه و المساواة والإحترام والسلام والديمقراطية و سمو القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب"²⁷، ليأتي بروتوكول كيوتو حول "إنبعاث الغازات الدفيئة" سنة 1997 م بمشاركة 160 دولة بهدف حمل الدول الصناعية الكبرى على تخفيض من إبعث هذه الغازات بنسبة 05%²⁸.

وفي المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ 2002 م بجنوب إفريقيا الذي عرف مشاركة 104 دولة وأكثر من 65000 شخص منهم 10000 مسؤول حكومي و 6000 صحفي و 15000 عضو في منظمات بيئية غير حكومية جاء تعريف التنمية المستدامة بأنها: "الإلتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع، حيث يمثل السلام والأمن والإستقرار وإحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و إحترام التنوع الثقافي"²⁹، و هذا ما أكدته توصية لجنة حقوق الإنسان للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادرة بتاريخ 2003/04/25 م على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان والبيئة، وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ب ريو دي جانيرو 2012 م فُتَعِدَ قضايا الإقتصاد الأخضر ودور المجتمع المدني والعدالة والبيئة ومحاربة الفقر أهم مواضيع المؤتمر، بينما يُعَدُّ تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 م أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشر هدفاً ناقشت القضايا التالية: محاربة

الفقر، النمو الإقتصادي، إستدامة طرق الإنتاج والإستهلاك، الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، مؤسسات المجتمع المدني، ترقية المدن والأقاليم، المياه، التغير المناخي، إستدامة الموارد البحرية والمحيطات، حماية النظم الإيكولوجية البرية والتنوع البيولوجي، السلام العالمي والإقليمي، التعاون الدولي في إقامة التنمية المستدامة³⁰.

II-2 تقدير التكلفة البيئية

كشفت تقرير روما 1972 م عن العديدة من المغالطات الواقعة حول المدلول الحقيقي لمفهوم الربح الإقتصادي (التنمية الهشة *Weak Sustainability*)، وضرورة التوجه نحو الإستدامة الإقتصادية البيئية، وهي على حد تعبير *روبرت سولو* الإستدامة في إنتاج الرفاهية الإقتصادية على المدى الطويل، فالتنمية البيئية تهدف إلى التنسيق بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية بإفتراض نموذج جديد للتنمية قائم على إدماج الآثار البيئية في الخيارات التكنولوجية للنموذج الإقتصادي الكلي³¹، فالإهتمام الذي أبداه الفكر الإقتصادي سابقاً حول علاقة العوامل البيئية بالإنتاج القومي لم يتجسد في شكل متغيرات كمية في دالة نموذج الإقتصاد الكلي بسبب الإعتقاد السائد بعدم قابلية الموارد الطبيعية للنفاد، وإستحالة إهتلاك الرأسمال الطبيعي نتيجة قدرة التقدم التقني على تغيير أساليب الإنتاج بما لا يترتب عليها أية خسائر بيئية (أي $O = \Delta KN$)، فالتكلفة البيئية في التحليل الإقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ليست من قبيل التكاليف الإقتصادية التي تحددها سوق المنافسة التامة، ولتعويض الخسائر البيئية لابد من إنشاء الضريبة البيئية، هذه الأخيرة أسس لها مدخلين أساسيين:-

مدخل السعر: يعد هذا المقترح تطويراً لمفاهيم *A. Marshall* السابقة وقد إقترحه كل من *Pigou* في كتابه *"Economie du bien-etre"* أو *"The Economics of Welfare"* الذي نشره سنة 1920 م في بريطانيا، ويهدف هذا المدخل إلى فرض ضريبة سعرية على الأنشطة الإقتصادية المضرة بالبيئة *des effets externes négatifs* تحت مبدأ *"pollueur-payeur"*.

مدخل الكمية: والمقترح من قبل *H. Hotelling* (1895 م – 1973 م) في الولايات المتحدة في مقاله " *The Economics of Exhaustible Resources* " سنة 1931 م والبريطانية *R. Coase* في مقالها " *The Nature of the firm* " سنة 1937 م ثم في " *The problem of Social cost* " سنة 1960 م التي أدخلت مفهوم تكلفة الصفقات " *coût de transaction* " وهو مفهوم قانوني يدور حول حقوق ملكية تحويل الموارد البيئية/الطبيعية " *droits à polluer* "، وقد تم إعتقاد هذه الطريقة في *Protocole Kyoto* سنة 1997 م باليابان للحد من إنبعاث الغازات الدفيئة³².

على خلفية مساوئ الضريبة البيئية لتعويض إهتلاك الموارد الطبيعية توجه العديد من الإقتصاديين *R. Hartwick, C. Henry, J. CH Hourcade, C. Philibert* سنة 1977 م، نحو تبني إقتصاد البيئة *économie de l'environnement* كعلم له مداخله النظرية والتطبيقية، والفرضية الأساسية التي يقوم عليها إقتصاد التنمية هي أن نقطة التوازن الأمثلية لإستخدام الموارد الطبيعية تتحقق عند توازن الأنظمة *socioéconomiques* و *écosystèmes*، هذه الموازنة تشكل أساس توزيع الموارد الطبيعية بين مختلف الأجيال البشرية كنوع من العدالة الطبيعية والبشرية والإجتماعية³³.

وحسب *Victor, Hanna et Kubursi* سنة 1995 م فإن الرأسمال الطبيعي يضم 06 مصادر غير متجددة: الماء، الهواء، المعادن، المكان، الطاقة، مخازن/الجهود الطاقوي *pontential énérgitique*، فالرأسمال الطبيعي هو جزء من مخزون رأس المال القومي *KM* حسب معادلة *pearce* و *Warford* لسنة 1993 م:

$$KM = KM + KH + KN + KN^*$$

حيث: *KM*: الرأسمال المادي *KH*: الرأسمال البشري *KN*: الرأسمال الطبيعي المتجدد

*KN**: الرأسمال الطبيعي غير المتجدد.

و بالتالي فعلاقة التي تربط البيئة بالإقتصاد تتجسد في الطرق الصحيحة لإستغلال موارد الطبيعة:

" *Le développement durable n'est pas un état d'équilibre mais plutôt un processus de changement dans lequel l'exploitation des ressources, le choix des investissements,*

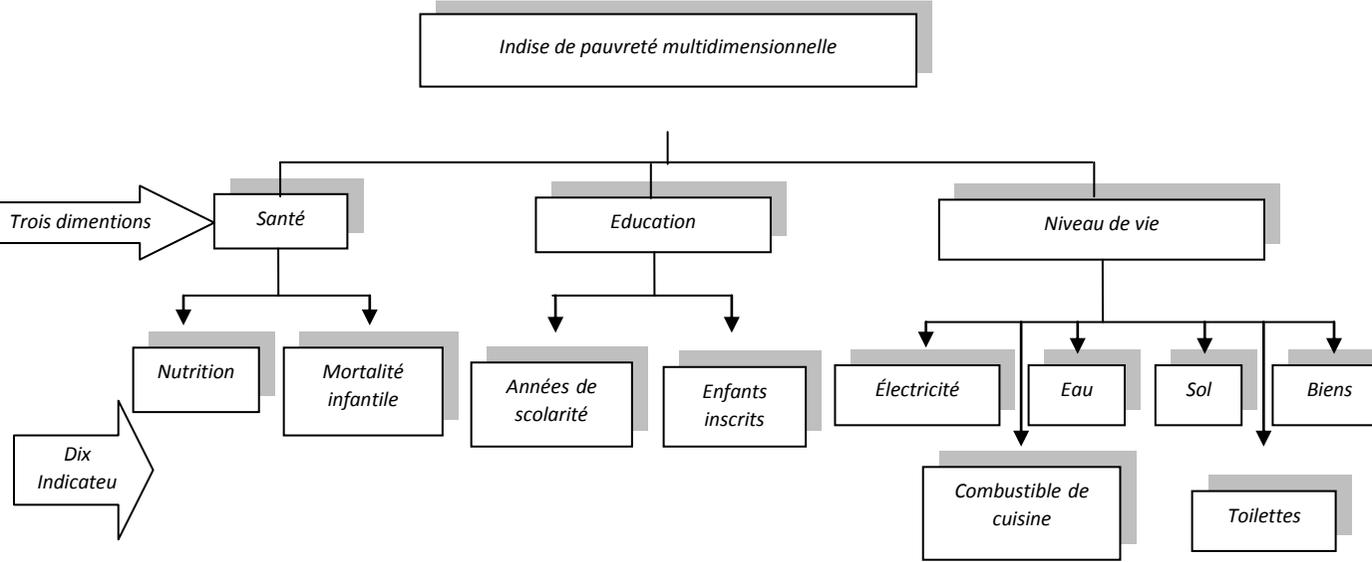
l'orientation du développement technique ainsi que le changement institutionnel sont ³⁴ *déterminés en fonction des besoins tant actuels qu'à venir*

و في نطاق آخر، وعلى المستوى الدولي، فقد إعتبر *Anil Agarwal* مدير مركز العلوم والبيئة *Centre Of Science and Environement* في الهند سنة 1991 م التنمية المستدامة أداة للتفاوض الدولي في إطار العلاقة "les principes des négociations internationales sur les risques écologiques" ³⁵ ، هذه العلاقة التي وصفها في رسالته إلى "Institute World Resources Institute Washitogn D.C." بالعلاقة الإنتهازية أو "colonialisme environnemental" نتيجة إحتفاظ الدول المتقدمة بمستويات معيشتها المرتفعة على حساب العالم، و يصرح كل من *Lawrence Summers* في مقاله " *dumping* " *envirennemental* " سنة 1992 م و كذا *Joseph Stiglitz* في مقاله " *plaidoyer pour une* " *croissance propre* " سنة 2005 م أن الدول النامية تتحمل إفرازات النظام المعيشي للعالم المتقدم وأن هذا الحال سيستمر مستقبلاً.

III- مؤشرات التنمية المستدامة

يوضح تقرير التنمية البشرية *IDH* لسنة 2010 م مؤشرات التنمية في ثلاثة أبعاد: الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، والتي يتناولها الشكل التالي كما يلي:

الشكل (01): مؤشرات التنمية IPM



Stiphane Treillet, "L'économie du développement", 3^e, OP CIT, P 95.:Source

III-1 المؤشرات الاقتصادية

تنقسم هذه المؤشرات إلى نوعين من المؤشرات³⁶:

1 - المؤشرات الداخلية: من أهمها:-

(1) - الناتج الوطني الإجمالي GNP:

$$TCE = \text{Log}GNP_{t+k} - \text{Log}GNP_t$$

$$TCE_1 = \left[\frac{GNP_{t+1} - GNP_t}{GNP_t} \times 100 \right] > 0$$

كما يرتبط معدل النمو الاقتصادي بمتغيرين أساسيين: التضخم، معدل النمو السكاني.

$$TCE_3 = [TCE_1 - TCP] > 0$$

$$TCE_2 = [TCR_1 - INF] > 0$$

حيث: TCE_1 : معدل النمو الإقتصادي؛ GNP : الناتج الوطني الإجمالي للفترتين t و $t+1$ ؛

TCE_2 : معدل النمو الإقتصادي بعد إدراج التضخم؛ INF : معدل التضخم؛

TCE_3 : معدل النمو الإقتصادي بعد إدراج الزيادة السكانية، TCP : معدل نمو السكان.

(2) - متوسط دخل الفرد:

$$MGNPI = GNP_n / TP_n$$

حيث: GNP_n : الدخل القومي الإجمالي للسنة N ؛ TP_n : مجموع السكان للسنة N .

(3) - نسبة الإستثمار الوطني والإدخار القومي:

$$IEN = EN_n / GNP_n$$

$$IIN = IN_n / GNP_n$$

حيث: IN : الإستثمار الوطني للسنة n ؛ EN : الإدخار الوطني للسنة n ؛ GNP_n : الناتج الوطني الإجمالي.

2- المؤشرات الخارجية: و تضم هذه المؤشرات ما يلي:-

(1) - مؤشر مؤشرات الواردات و الصادرات:

$$IX = IX_n / GNP_n$$

$$IN = IN_n / GNP_n$$

حيث: IN : مؤشر الواردات؛ IN_n : الواردات للسنة n ؛ GNP_n : الناتج الوطني القومي؛

IX : مؤشر الصادرات؛ IX_n : الصادرات للسنة n ؛

(2) - مؤشر الدين الخارجي:

$$CDE = (IN + AM) / TE$$

$$IDE = TD_n / GNP_n$$

حيث: IDE : مؤشر إجمالي الديون إلى الناتج الوطني؛ TD_n : إجمالي الديون للسنة N ؛
 GNP_n : إجمالي الدخل القومي للسنة N ؛ CDE : مؤشر ضغط الدين الخارجي؛
 IN : فائدة الدين الخارجي؛ AM : أقساط إستهلاك الدين؛ TE : إجمالي الصادرات.
 (3) - نسبة المساعدات الإنمائية إلى الناتج الوطني أو إلى الإستثمار الوطني:

$$ISD = SD/IN_n$$

$$ISD = SD/GNP$$

حيث: ISD : مؤشر المساعدات الإنمائية؛ SD : المساعدات الإنمائية؛ GNP_n : الناتج الوطني؛
 IN_n : الإستثمار الوطني للسنة n .

III-2 المؤشرات الاجتماعية

نظراً للانتقادات الموجهة للمقاييس الاقتصادية أقتُرحت مجموعة من المقاييس الاجتماعية من قبل الإقتصاديين: *pierre salama, Ahluwalia & Chenery*... إلخ بالنظر للمعطيات الاقتصادية الخاصة بدول أمريكا اللاتينية للفترة [1960 م - 1970 م] والتي أظهرت إرتفاع الطبقة الفقيرة إلى 80 % رغم إرتفاع الدخل القومي، وتضم هذه المؤشرات ما يلي³⁷:

(1) - معامل جيني *Gini Coeffition*: تتراوح قيمته بين 0 و 1، فكلما إقترب من 0 كلما كان هناك مستوى أمثل للرفاهية وتوزيع عادل للدخل والعكس صحيح، وتوزيع الدخل يوصف بالعدالة الاجتماعية إذا قل معامل جيني عن 15 %، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$G = \left[1 - \sum_{i=1}^n (y_i - y_{i-1}) p_i \right] / 10000$$

حيث: Y_i : المجمع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الدخل i ؛ Y_{i-1} : المجمع الصاعد للفئة السابقة لفئة الدخل i ؛
 P_i : النسبة المئوية لفئات المجتمع؛ 10.000: الحد المعياري للدخل.

(2) - معامل ثايل: *Theil's Coefficient*: قدم ثايل سنة 1967 م صيغة إحصائية لقياس عدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، فإذا كانت القيمة الإحصائية لفئة الدخل i قريبة من المتوسط الحسابي لفئات الدخل يكون هناك توزيع أمثلي للدخل والعكس صحيح، ويأخذ معامل ثايل الشكل التالي:

$$T_w = \sum_{i=1}^n Y_i (\log y_i) \times \frac{1}{n}$$

حيث: T_w معامل ثايل؛ n مجموع فئات المجتمع؛ Y_i متوسط دخل الفرد.

(3) - معامل أناند - سن *Coefficient of Anand and Sen*: يعد هذا المؤشر نتاج بحث طويل مشترك من قبل أمارتيا سن و سودهير أناند الذي توصلوا إليه سنة 1999 م لقياس حجم التفاوت في توزيع الدخل، والذي يعطى بالصيغة التالية:³⁸

$$A - S = \frac{\log Y_i - \log Y_{\min}}{\log Y_{\max} - \log Y_{\min}}$$

$$A - S = \frac{Y_i - Y_{\min}}{Y_{\max} - Y_{\min}}$$

حيث: $A-S$: معامل أناند-سن و تكون قيمته أقل أو يساوي الواحد ($A-S \leq 1$)؛

Y_i : متوسط دخل الفرد؛ Y_{min} : دخل الكفاف (الحد الأدنى للدخل)؛

Y_{max} : الحد الأعلى للدخل، يحدد من قبل الخبراء بالنظر إلى الإحتياجات القصوى التي يمكنه تغطيتها في ظل الأسعار الحالية و المتوقعة مستقبلاً.

إذا كان:-

(1) - معامل $A-S > 0.5$ فهناك مستوى متدني من الرفاهية الإقتصادية؛

(2) - معامل $0.8 > A-S > 0.5$ فهناك مستوى متوسط من الرفاهية الإقتصادية؛

(3) - معامل $0.8 < A-S$ فهناك مستوى مرتفع من الرفاهية الإقتصادية.

III-3 المؤشرات البيئية

وتشمل هذه المؤشرات العديد من المجالات التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (01): المجالات البيئية ومؤشرات قياسها

البيان	المجالات البيئية	المؤشرات البيئية
الهواء	درجة تلوث الهواء	نسبة ثاني أكسيد الكربون، نسبة غاز الميثان، المواد الكلور فلور كربونية، ...
	الأمراض المتنقلة	عدد الأفراد المرضى، عدد الأمراض الجديدة، تلوث المناطق الحضرية،
الموارد الطبيعية	الأراضي الزراعية	عدد كلم ² المفقودة سنوياً، % إنخفاض الإنتاجية، % إستخدام الأسمدة، ...
	الغابات	عدد الحرائق، المساحة المفقودة سنوياً، معدل إستهلاك الأخشاب، ...
المياه	البحار والمحيطات	معدل ذوبان القطب الشمالي والجنوبي، معدل إستنزاف الثروة البحرية، تلوث المياه، نسبة ملوحة البحار، تلوث المناطق الساحلية،

المياه الجوفية	ملم ² من الأمطار، خسائر المياه الجوفية نتيجة الأمطار الحمضية، المخزون،
التنوع البيولوجي	الأنواع والمناطق
	الحيوانات المهددة بالإنقراض، مساحة المحميات الحيوانية، ...

المصدر: سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الخاتمة

لقد أصبحت التنمية المستدامة اليوم تصيغ الجزء الأكبر من السياسات البيئية المعاصرة وتلعب دوراً لا يستهان به في تبني مختلف الحكومات للمخططات والبرامج التنموية التي تتضمن العديد من القضايا المحلية والدولية كالتغير المناخي والتدهور البيئي والتنوع البيولوجي، التصحر والجفاف، المشكلة السكانية والفقر، التصنيع والطاقة، الغابات والموارد الطبيعية، الثروة الحيوانية والبحرية، فالمشكلة الأساسية في التنمية المستدامة هو التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لإستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية وقدرتها المحدودة للإيفاء بتلك النشاطات، لذلك يلعب الفكر الإقتصادي دوراً هاماً في تحديد المعروض من الموارد الطبيعية وتحقيق الإستغلال الأمثل لما هو متاح من تلك الموارد مع عدم الإضرار بالأنساق الحيوية بما لا يؤثر على قدرة الأجيال القادمة في تغطية إحتياجاتها، لذلك تسعى مختلف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية والإتحادات البيئية،... إلخ لوضع قانون دولي يحدد مختلف مسؤوليات الدول إتجاه المجتمع الدولي، ومع نهاية الألفية الثانية تبقى حصيلة الإنجاز البيئي الدولي محل تحفظ وتساؤل كبير نظراً لما يمر به العالم من تغيرات جيوسياسية وإقتصادية وعسكرية وطبيعية تُنقص من قيمة الجهد التنموي الذي تبذله الدول في مختلف المجالات البيئية.

النتائج والتوصيات:

1- يقوم مفهوم التنمية المستدامة على العديد من الأبعاد، فهو من جهة يناقش علاقة النظام الإيكولوجي أو الطبيعي بالنظام الإقتصادي والنظام الإجتماعي، ومن جهة أخرى علاقة الأجيال ببعضها البعض أي الإطار

الزماني للتنمية المستدامة، ومن جانب آخر التوازن الإقليمي في إطار علاقة التعاون بين الدول لتحقيق التنمية الدولية.

2- إن أهمية الإطار القانوني للبيئة تتجلى في حماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي ثم توزيع مختلف المسؤوليات البيئية بين أعضاء هذا المجتمع، وبإلتزام الدول بالقواعد القانونية عند إتخاذ القرارات ذات المصلحة الفردية لتحقيق المصلحة العامة، وهو ما صرح به مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقوله: "لدى كل منا واجب إعادة الإعتبار وإحترام القانون الدولي الذي يعتبر أساس المجتمع العادل والمستدام، فلا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة إلا إذا ربطنا بين القانون، الاقتصاد، وعلاقتنا مع الأرض من جهة، وبين قيمنا وتطبيقها على الصعيد الدولي والمحلي من جهة أخرى، فالقانون يجب أن يُلتزم ويُلتزم به المجتمع الدولي ككل".

3- إن التفاوض الدولي حول القانون الدولي للبيئة يجب أن يتم في إطار علاقة الشمال-الجنوب، فأغلب التلوث البيئي صادر عن الدول الصناعية التي تسيطر على مراكز الطاقة وأسعار الموارد الأولية والأسواق الدولية والموارد المالية العالمية، لذلك فإن مسؤوليتها تكون أكبر إتجاه المجتمع الدولي والعالم النامي.

4- إن الإلتزام بالقانون الدولي للبيئة يتطلب:-

1-4 تحديد وضبط التعريفات والمصطلحات التي تتضمنها مفاهيم القانون الدولي.

2-4 تحديد الأطر الإجرائية التنفيذية لتطبيق قواعد القانون الدولي للبيئة وكيفيات التعاون الدولي في المجال البيئي.

3-4 إدماج نصوص القانون الدولي ضمن القانون البيئي الوطني ومبادئ الدستور.

4-4 تشديد العقوبات المالية والشخصية للجرائم البيئية لا سيما في مجال النفايات الخطرة.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- 12- رمزي زكي، "فكر الأزمة"، مطبوعات مكتبة مديبولي، القاهرة، مصر، ط 01، 1987 م، ص 119.
- 2- نحلة محمود، "مفهوم التنمية: بين النضج و البحث عن بديل"، مجلة آفاق التنمية، العدد 08، 2013 م، ص 13.
- 3- عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، "آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية"، مكتبة المجتمع العربي، ط 01، عمان، الأردن، 2015 م، ص 15.
- 4- توفيق سعيد بيضون، "الإقتصاد السياسي الحديث"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط 03، بيروت، لبنان، 1994 م، ص 45.
- 5- ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الإقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 01، بن عكنون، الجزائر، 2013 م، ص 18.
- 6- حسين عمر، "التطور الإقتصادي"، دار الفكر العربي، ط 01، القاهرة، مصر، 1988 م، ص 37.
- 7- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 93.
- 8- توفيق سعيد بيضون، مرجع سبق ذكره، ص 49.
- 9- محمد إبراهيم إشتية، "الإقتصاد لغير الإقتصاديين"، الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010 م، ص 208.
- 10- غادة صالح حسن، "مبادئ الإقتصاد"، دار الوفاء، ط 01، الإسكندرية، مصر، 2008 م، ص 177.
- 11- زينب حسين عوض الله و سوزي عدلي ناشد، "مبادئ الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007 م، ص 348.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- 13- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، "الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي و الإسلامي"، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2001 م، ص 98.
- 14- عبد الرحمن يسري، "تطور الفكر الإقتصادي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997 م، ص 310/307.
- Stiphanie Treillet, "L'économie du développement", Armand Colin, 3é, 15 Paris, France, 2011, P 05.
- 16- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- 17- عبد الكريم جابر شنجار، "نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام إقتصادي دولي جديد"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 27، 2011 م، ص 75.
- 18- محمد قاسم القريوتي، "واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 01، 1988 م، ص 92.
- 19 - सायच बोजड، "डूर الحكم الرشड فف تحقفق النتمفة المستدامة بالدول العربفة"، رسالة دكتوراه، كلفة العلوم الإقصادفة و علوم التفسفر، جامعة الجزائر، 2012م، ص 53.
- 20- رمزف زكف، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- 21- عدنان منافف صالح، "النتمفة المستدامة فف الإقصاد النامف بفن التحدفات و المتطلبات"، مجلة كلفة بغداد للعلوم الإقصادفة، الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمف المشترك، 2014 م، ص 113.
- 22- علف عبد القادر علف، "الدفمقراطفة و النتمفة فف الدول العربفة"، سلسلة إجتماعات الخرفاء، العدد 27، 2008 م، ص 07.
- 23- سالف عبد المعز، "النتمفة و الحرفة: الإسهام الفكرف ل أمارتفا سن"، مجلة آفاق النتمفة، العدد 01، 2009 م، ص 07.
- 24- علف عبد القادر علف، "أهذاف النتمفة الدولفة و صفاغة السفاسات الإقصادفة و الإجماعفة فف الدول العربفة"، المعهد العربف للتخططف، الكويت، 2003 م، ص 06.
- 25- عدنان منافف صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 26- شكرانف الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى رفو + 20 لعام 2012: مدخل إلى تقففم السفاسات البففة العالمفة"، مجلة بحوث إقصادفة عربفة، العددان 63 و 64، 2013 م، ص 152/151.
- 27- عدنان منافف صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 28- سايف بوزفد، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- 29- عدنان منافف صالح، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 30- "تقرفر النتمفة البشرفة 2015 م"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائف، 2015 م، ص 15.
- 31- محمد عدنان و دبع، "مفهوم النتمفة"، مجلة جسر النتمفة، العدد 01، 2002 م، ص 07.
- Améziane Ferguene, "*Croissance Economique et Développement*", 32 campus ouvert, France, 2011, p 88/99.
- Améziane Ferguene, *OP CIT*, p 96. 33
- . - Stiphanie Treillet, "*L'économie du développement*", *OP CIT*, 3é, P 20134

- é, 2 - Stiphanie Treillet, "*L'économie du développement*", Armand Colin, 35
.Paris, France, 2005, P 183
- 36- محمد عدنان وديع، "قياس التنمية و مؤشراتها"، جسر التنمية، العدد 02، 2002 م، ص 02.
- 37- علام عثمان، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013/2014 م، ص 113.
- 38- بشير هادي عودة، "الرفاهية و التنمية، وجهة نظر كوزنتس"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 14، 2004 م، ص 81.